



تقرير جلسات الاستشارة

الاستشارة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
ضمن إطار مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات
فاليوتا، مالطا 14-15 آذار/مارس 2016



تم إعداد هذا البحث بمساعدة الاتحاد الأوروبي.
إن محتويات هذا العمل لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.



حرّره: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

International Centre for Migration Policy Development (ICMPD)

Gonzagagasse 1

A-1010 Vienna

Austria

www.icmpd.org

قائمة المحتويات

3 قائمة المحتويات

1.	ملخص تنفيذي	4
2.	المقدمة	4
3.	مرحلة ما قبل الأزمة	5
3.1	الممارسات	6
3.2	الاعتبارات، التحديات والدروس	9
4.	مرحلة الطوارئ	10
4.1	الممارسات	10
4.2	الاعتبارات، التحديات والدروس	15
5.	مرحلة ما بعد الأزمة	16
5.1	الممارسات	16
5.2	الاعتبارات والتحديات والدروس	19
6.	المواضيع المتداخلة	20
7.	القضايا التي تحتاج إلى المزيد من التعمق - الحصيلة والاستنتاجات	21
8.	الملاحق	22

1. ملخص تنفيذي

انعقدت الاستشارة الإقليمية الخامسة لمبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات التي غطت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مالطا يومي 14 و15 آذار/مارس 2016. شارك فيها أكثر من 80 مندوباً، مثلوا بلدان المنشأ والعبور والمقصد، فضلاً عن منظمات دولية وإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

على امتداد يومين، عرضت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وجهات نظرها بشأن جوانب تطال بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وقد وُفرت جلسات الاستشارة لأعضاء الوفود فرصة تبادل الممارسات السليمة والمعارف حول كيفية مساعدة المهاجرين العالقين في بلدان تواجه كوارث طبيعية أو نزاعات، وحمايتهم بشكل أفضل، سواء خلال مرحلة ما قبل الأزمة، أو مرحلة الطوارئ، أو مرحلة ما بعد الأزمة.

يفصل هذا التقرير الممارسات، والاعتبارات، والتحديات، والدروس المستخلصة، في ما يتعلق بمرحلة محددة من مراحل الأزمة، فضلاً عن المواضيع والقضايا المتقاطعة التي تتطلب دراسة معمقة وتمّ التسليط عليها في خلال جلسة الاستشارة الإقليمية هذه.

2. المقدمة

انعقدت الاستشارة الإقليمية الخامسة لمبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات في مالطا يومي 14 و15 آذار/مارس 2016. غطت هذه الاستشارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجرت باستضافة وزارة الداخلية والأمن القومي ووزارة الخارجية في مالطا، وبرئاسة مشتركة من الفلبين والولايات المتحدة. شارك فيها حوالي 80 من أعضاء الوفود الذين مثلوا عشرة بلدان من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن أصحاب مصلحة أساسيين آخرين، مثل المنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والقطاع الخاص.

طبقاً للصيغة التي اعتمدتها جلسات الاستشارة السابقة، تمت مناقشة مراحل الأزمات الثلاث: أي مرحلة ما قبل الأزمة، ومرحلة الطوارئ، ومرحلة ما بعد الأزمة. وقد ركزت الاستشارة بشكل خاص على معالجة مخاطر الإتجار بالبشر، وبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية، لتمكينها من تلبية احتياجات المهاجرين، وتعزيز دور مزودي الخدمات المالية.

تعتبر مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات مبادرة عالمية تخضع لقيادة الدول، وتشارك في رئاستها دولتا الفلبين والولايات المتحدة. أطلقت في العام 2013 بعد حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، وهي تهدف إلى تحسين قدرة الحكومات وبقية أصحاب المصلحة على الاستعداد للتخفيف من معاناة المهاجرين العالقين في البلدان التي تشهد نزاعات أو كوارث طبيعية، فضلاً عن صون كراماتهم وحقوقهم. ويتمثل الهدف النهائي للمبادرة بإصدار مجموعة من المبادئ والتوجيهات الطوعية وغير الملزمة، والممارسات الفعالة التي تعين الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالدول وبقية أصحاب المصلحة لتمكينهم من إنقاذ الأرواح، وتعزيز الحماية، وخفض مستوى الضعف، وتحسين آليات الاستجابة.

ستستند صياغة المبادئ والتوجيهات والممارسات الفعالة إلى نتائج الاستشارات الإقليمية الست وعدد من الاستشارات مع أصحاب المصلحة الآخرين. وتحظى الاستشارات بتمويل كامل من الاتحاد الأوروبي بصفتها جزءاً من مشروع تكميلي يحمل عنوان "المهاجرين في بلدان الأزمات: دعم مقارنة قائمة على الأدلة من أجل إجراءات دولة فعالة وتعاونية"، يطبقه

المركز الدولي لتطبيق سياسات الهجرة¹. وتسعى الاستشارات الإقليمية إلى (أ) نشر التوعية بشأن مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات والمشاكل الحالية التي تقترن بها؛ (2) والاطلاع على وجهة نظر الدول التي تتم استشارتها، فضلاً عن بقية أصحاب المصلحة، بشأن كيفية حماية المهاجرين في بلدان الأزمات ومساعدتهم، بما في ذلك النظر في خيارات السياسات، وآليات الاستجابة العملية، والممارسات الفعالة (واستناداً إلى مضمون الأبحاث عندما تكون وثيقة الصلة)؛ (3) وإعداد جردة بالمبادئ والممارسات التي ستثري عملية التحضير للمبادئ والتوجيهات والممارسات الفعالة النهائية ضمن إطار مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات.

يعرض هذا التقرير أبرز النتائج المتأتية عن الاستشارة الإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن إطار مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات. فقد تخلّلت الاستشارة ثلاث ورش عمل استهدفت مرحلة ما قبل الأزمة، ومرحلة الطوارئ، ومرحلة ما بعد الأزمة، مما أتاح للمشاركين المشاركة بشكل ناشط في المناقشات، وتبادل الخبرات والمخاوف والاقتراحات. من هذا المنطلق، تمّ تنظيم هذا التقرير على ضوء المراحل الثلاث نفسها، وهو يعرض أيضاً مواضيع متقاطعة وتوصيات للمضي قدماً، كما تمّ اقتراحه في خلال الاستشارة الإقليمية.

ينبغي مطالعة هذا التقرير مع ورقة المعلومات العامة الخاصة بالمبادرة، وورقة المناقشة الإقليمية التي أعدت تحضيراً للاستشارة. ويتضمن الملحق المرفق بالتقرير جدول الأعمال النهائي لهذه الاستشارة الإقليمية، فضلاً عن لائحة بالمشاركين.²

3. مرحلة ما قبل الأزمة

لا ريب في أنه من الأفضل إعداد التدخلات، والسياسات، والبنى المناسبة التي ترمي إلى مساعدة المهاجرين وحمايتهم في حالات الطوارئ، أي عند مواجهة البلاد لكوارث طبيعية ونزاعات، في أوقات السلم، أي قبل وقوع الأزمة، من خلال دمج المهاجرين ضمن خطط إدارة الأزمات والكوارث وإشراكهم فيها. في هذا السياق، يشدد إطار عمل سنداي لفترة 2015-2030، المعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث في سنداي في آذار/مارس 2015، على الحاجة إلى اعتماد مقاربة شاملة نحو الحدّ من مخاطر الكوارث. فيقترح، بشكل خاص، دمج المهاجرين في عملية تصميم السياسات والخطط والمعايير المتعلقة بالحدّ من مخاطر الكوارث وتطبيقها.

من أبرز المجالات التي تمت مناقشتها خطط الطوارئ القنصلية، وبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية بهدف تلبية احتياجات المهاجرين في أوقات الأزمات بشكل أفضل، وتعزيز دور مزودي الخدمات، مع التركيز على الخدمات المالية، وأهمية دمج القضايا والمواضيع المتعلقة بمبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات ضمن خطط وأطر عمل أخرى للسياسات، ونسج شراكات على الأصعدة كافة، فضلاً عن اتفاقات متعدّدة وثنائية الأطراف بشأن حماية المدنيين والحماية القنصلية.

تعدّد النقاط التالية أبرز الممارسات والاعتبارات والتحديات والدروس المقترنة بمرحلة ما قبل الأزمة التي تمّ التطرّق إليها في خلال اليومين.

¹ للمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع التالي: www.icmpd.org/MICIC

² يمكن الاطلاع على هذه المواد، فضلاً عن معلومات بشأن الاستشارات الماضية والمقبلة ومبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات بشكل عام على الموقع التالي الخاص بالمبادرة: <http://micicinitiative.iom.int/>

- **تحسين مستوى تواصل القنصليات مع المواطنين في الخارج.** تستفيد أنظمة المراقبة من المواطنين في الخارج لنشر المعلومات إلى مواطنين آخرين في الخارج بدورهم، عبر الاستفادة من الشبكات المنشأة سلفاً. ويمكن القيام بذلك من خلال أنظمة المراقبة التي تنشر المعلومات عبر قادة المجتمعات المحلية إلى مواطنين آخرين في الخارج، حيث يُطلب من هؤلاء القادة الاهتمام بإعلام عدد معين من الأشخاص بحالات الأزمات والمعلومات ذات الصلة، بما في ذلك خطط الطوارئ. فإذا كان نظام المراقبة منظماً وفعالاً، قد يكون مفيداً للقنصليات في ضمان حماية مواطنيها في الخارج في أوقات الأزمات. في الولايات المتحدة مثلاً، يعتبر رئيس القسم القنصلي مسؤولاً عن إدارة نظام المراقبة الخاص بالقنصلية، بما يتضمن ذلك من إجراء اختبارات منتظمة، وتحديث نظام الاتصال بالمراقبين، واستقطاب المراقبين لضمان تغطية مناسبة لدوائر القنصلية، وتنظيم اجتماعات و/أو مؤتمرات منتظمة مع المراقبين. فضلاً عن ذلك، يساعد المراقبون القنصليات في الاستعداد للكوارث من خلال إخطار المواطنين الأميركيين بحالات الطوارئ ونقل المعلومات من المركز أو القسم. لكن نظراً لمخاوف أمنية، لا بدّ لهم من التوقيع على مذكرة اتفاق تلزمهم بالحفاظ على سرية أسماء المواطنين الأميركيين الذين سيتولون إعلامهم بالأزمات، أو كلّ ما من شأنه أن يكشف هويّتهم.
- **توطيد التعاون الثنائي مع بلدان المقصد.** توطيد التعاون الثنائي مع بلدان المقصد، بما فيها البلدان المجاورة، من خلال عقد الاتفاقات ومذكرات التفاهم. فتعتبر الاتفاقات ومذكرات التفاهم مفيدة لتنظيم عملية تبادل المعلومات بشأن المهاجرين على المستوى الثنائي، ونسج الشراكات مع النظراء والمؤسسات المسؤولة. وهي مفيدة بشكل خاص بالنسبة للبلدان التي لا تملك قنصليات أو سفارات في مختلف أنحاء العالم.
- **تحسين مستوى التعاون بين الحكومات.** قد تساعد العمليات الاستشارية الإقليمية في توطيد التعاون المتعدد الأطراف، وتطوير آليات للتعاون منشأة سلفاً. فقد ساهمت الدروس المستخلصة من عمليات الإجلاء المشتركة للمواطنين الأوروبيين والأميركيين والكنديين والأستراليين والخليجيين أثناء الأزمة اللبنانية عام 2006 في تسليط الضوء على ضرورة إنشاء اتفاقات وإجراءات للتعاون. ومع أنّ عمليات الإجلاء تكلفت بنجاح نسبي، لكن كان من الواضح أنّ وجود اتفاقات وإجراءات للتعاون سلفاً كان ليساهم مساهمة كبيرة في تجنّب بعض من أوجه التأخير وانعدام الفعالية.
- **توطيد التعاون الإقليمي بشأن الاستعداد للأزمات.** يعتبر التنسيق الإقليمي ضرورياً للتخفيف من حدة الأزمات بشكل فعال. فلتحسين البنية الإقليمية لإدارة الأزمات، وإجراءات التشغيل الموحدة، والقدرات في مجال الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات، أطلقت مبادرة مشتركة بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي لإنشاء منصة لإدارة الأزمات، تؤمّن نظاماً للإنذار المبكر والاستجابة للأزمات في البلدان العربية؛ على أن يسهّل هذا النظام الاستجابة بشكل فعال وفي حينه للكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن الأنشطة البشرية. وتغطي هذه المبادرة مجالات الوقاية، والتخفيف من المخاطر، والمعاونة.
- **التخطيط للطوارئ.** وضع خطط طوارئ واختبارها وتحديثها بانتظام من أجل حماية المواطنين في الخارج ومساعدتهم في حالات الأزمات. التأكّد من وضع خطط الطوارئ، بما في ذلك إجراءات بناء القدرات القنصلية بشكل فعال، على المستوى المحلي وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين ودعمهم (بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ومزوّد الخدمات، وأرباب العمل، والمهاجرين إلخ). وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة في الحكومة المركزية. في هذا الإطار، من الضروري كذلك تنظيم تمارين على إدارة الأزمات لاختبار فعالية خطط الطوارئ. ففي الفلبين، يوكل إلى جميع

السفارات والقنصليات، كإجراء من إجراءات التشغيل الموحدة، أن تصوغ خطة موسعة لإدارة الأزمات وتحديثها كل 6 أشهر، على أن تتضمن المعلومات الأساسية عن الدولة، مثل مواصفاتها بشكل عام، والوضع السياسي والأمني، وتقدير المخاطر، والمناخ السياسي، والتهديدات المحتملة في وجه الاستقرار، مع تحديد موجز عن بيانات الفلبينيين في الدولة، يشمل معلومات الاتصال بهم، وتحديد مكان المغتربين، وتنظيم إدارة الأزمات، وخطط التحركات، وخطط الترحيل والإجلاء، ونقاط الخروج، وطرق الإجلاء البديلة، والشؤون اللوجستية.

- **مراقبة خطط الطوارئ وتحديثها بانتظام.** من الضروري تحديث خطط الطوارئ بهدف تطبيق آلية استجابة فعالة ومنظمة في أوقات الأزمات. في هذا الإطار، أثبتت مالطا فوائد حسن التخطيط والتحضير، فشاركت الحضور تجربتها في تفعيل مركز للأزمات في خلال ساعة لإجلاء 180 مواطناً مالطياً، والمساعدة في إجلاء 30 ألف مهاجر من 108 بلد مختلف على امتداد 12 يوماً، في خلال الأزمة الليبية عام 2011.
- **تحسين مستوى الاستعداد من خلال التنسيق بين الوكالات الحكومية.** يمكن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وطنياً من خلال تحسين مستوى التنسيق وتوحيد الجهود بين الوكالات الحكومية. فيهدف تعزيز مستوى التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية وتوحيد جهودها، أنشأ الأردن مركزاً وطنياً للأمن وإدارة الأزمات. يعمل المركز على المستوى الوطني من خلال تعميم آلية التنسيق بين الوكالات على الدوائر الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، بما فيها وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية.
- **ضمان تأمين الخدمات القنصلية في أوقات الأزمات.** شملت التوصيات الرامية إلى تحسين مستوى الخدمات القنصلية فتح باب التسجيل الإلكتروني على مدار الساعة؛ وتطبيق سبل لتحسين مستوى التواصل مع المواطنين في الخارج بطرق خلاقية؛ وتطوير هيكليات قنصلية تعاونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات عندما لا يكون من تمثيل فعلي في البلد الذي يواجه أزمة؛ ونشر المعلومات للمهاجرين بشأن البعثات الدبلوماسية والقنصلية المتوفرة لهم في أوقات الأزمات.

بلدان المقصد

- **التواصل مع منظمات المجتمع المدني في الأوقات العادية لتسهيل التعاون في أوقات الأزمات، لا سيما على المستوى المحلي.** التفاعل مع منظمات المجتمع المدني، والعمل على بناء قدراتها وتمكينها في الأوقات العادية من تسهيل التزامها بتقديم العون في حالات الأزمات. ومن الضروري أيضاً إنشاء الشبكات والشراكات بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، كونها من المجموعات المهمة التي تتعامل مباشرة مع السكان المهاجرين، لا بل قد تكون الوحيدة القادرة على الوصول إليها عندما يحتاجون إلى المساعدة. من القضايا المهمة الأخرى، ضرورة تسهيل الروابط والشراكات بين المنظمات غير الحكومية المحلية وبقيّة المنظمات غير الحكومية خارج البلاد التي يمكن أن توفر الموارد وأفضل الممارسات.
- **تدريب الموظفين العاملين في مجال الخدمات الطارئة.** توفير التدريب المراعي للمنظور الثقافي للموظفين المسؤولين عن الاستعداد للأزمات والحالات الطارئة لتلبية الاحتياجات المحددة للمهاجرين في أوقات الأزمات. فضلاً عن ذلك، أظهرت الدروس المستخلصة في مالطا أثناء إجلاء المواطنين من ليبيا أن مزودي خدمات الطوارئ قد يستفيدون من التدريب على إدارة الجهد النفسي وتقديم الرعاية الشخصية في الحالات الطارئة لتجنب أي شعور بالإرهاك في الحالات الطارئة الممتدة.
- **جمع البيانات وتبادلها عن المهاجرين بصفتهم مجموعة.** جمع البيانات المحدثة عن المهاجرين عبر الشبكات المحلية ومجموعات المغتربين، ومن خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. تشمل هذه البيانات معلومات عن ملامح

المهاجرين (كالنوع الاجتماعي والوضع والوظيفة)، وتفاصيل الاتصال بهم. ومن الضروري تطبيق الإجراءات السريعة، مع احترام قانون حماية البيانات، بهدف تنظيم عملية تبادل البيانات في أوقات الأزمات.

- **إشراك المهاجرين في الاستعداد للطوارئ ووضع الخطط الطارئة.** إدراج المهاجرين بشكل منهجي في خطط الحد من مخاطر الكوارث، والحماية المدنية، وغيرها من إجراءات الاستعداد، للتأكد من عدم إقصائهم عن الخدمات المتوفرة للمواطنين. ومن المفيد كذلك إعداد لائحة بالمرافق حيث يمكن إيواء المهاجرين في أوقات الأزمات. يمكن إنجاز هذه المهمة بتعاون وثيق مع جمعيات المهاجرين، والسلطات المحلية، والشركاء المحليين، والكنائس، وجمعيات أرباب العمل.

بلدان العبور

- **تطبيق عدة آليات حماية لتلبية احتياجات مختلف فئات المهاجرين.** اعتماد أحكام قانونية لإنشاء آليات حماية تلبي احتياجات مختلف فئات المهاجرين ومواصفاتهم في أوقات الأزمات، بما في ذلك الأسر المرتبطة بالهجرة المختلطة والمواطنين الحاملين لجنسية مزدوجة. وينبغي أن تستند هذه الفئات على مفاهيم وتعريفات واضحة.
- **إدراج المهاجرين ضمن خطط الطوارئ.** لا بدّ من وضع خطط مسبقة تأخذ في الاعتبار التدفق المحتمل للمهاجرين في المستقبل، مع ضرورة تحضير هذه الخطط بالتنسيق مع جميع الوزارات والمهاجرين ذوي الصلة المتواجدين في البلاد. يجب أن تتوسع هذه الخطة في قدرات المؤسسات والمهاجرين أنفسهم. فضلاً عن ذلك، يجب أن تضع الخطط في الحسبان مؤشرات ضعف المهاجرين المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والسن، والوضع الصحي، إلى جانب مواطن الضعف المرتبطة بسياق معيّن.

المجتمع المدني

- **نشر المعلومات المتعلقة بإدارة الأزمات.** يملك المهاجرون وبقية المنظّمات المجتمع المدني شبكاتٍ ومعارف أفضل جودةً، وبالتالي بإمكانهم التواصل مع بقية المهاجرين حتى في المناطق النائية، ونشر التوعية بشأن الإجراءات المعتمدة في حالات الطوارئ، والأرقام الواجب الاتصال بها في هذه الحالة.
- **بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية على رعاية المهاجرين بشكل أفضل في أوقات الأزمات.** تؤدي الجهات الفاعلة المحلية دوراً أساسياً، حيث تمكّن من بناء الثقة، وتحسين مستوى الاتصال، وتعزيز التواصل مع المهاجرين، خاصةً المهاجرين ذوي الوضع غير النظامي. في هذا الإطار، قدّم المجلس الدانماركي للاجئين أمثلةً من برنامج تدريب المدربين الذي استهدف الجهات المحلية الليبية، مسلّطاً الضوء على كيفية تعزيز إمكانيات هذه الجهات من أجل تحسين قدرتها على تقديم المساعدة في أوقات الأزمات، على نحو يكمل الجهود التي تقوم بها الدول، خاصةً على صعيد الوصول إلى المهاجرين المتواجدين في أماكن يصعب الوصول إليها.
- **دعم دمج المهاجرين اجتماعياً وصون حقوقهم.** دعم الدمج الاجتماعي للمهاجرين وصون حقوقهم في الأوقات العادية ضمن بلد المقصد لتسهيل دمجهم في خطط إدارة الأزمات ومعالجة الأسباب الجذرية لضعفهم في خلال الأزمات.

القطاع الخاص

- **الحفاظ على سجلات مفصلة بأماكن عمل الموظفين ونشر هذه المعلومات في أوقات الأزمات.** فمن المحتمل أن يعمل العمّال المهاجرون في الأماكن البعيدة، مثل حقول النفط، التي يصعب تحديد مواقعها بدقة والوصول إليها في أوقات الأزمات. من هنا، لتحسين مستوى الاستعداد، يجدر بأرباب العمل أن يحافظوا على سجلات وخرائط محدّثة بأسماء

- الموظفين وبطلعوا مزوودي خدمات الإجلاء والطوارئ على هذه المعلومات في حال الأزمات.
- **ضمان حصول الموظفين على أوراقهم الثبوتية في الحالات الطارئة.** في أوقات الأزمات، يحتاج المهاجرون إلى الحصول على أوراقهم الثبوتية فوراً بهدف الوصول إلى المساعدات وخدمات الإجلاء.

المجتمع الدولي

- **توطيد التعاون الإقليمي والدولي.** توطيد التعاون على المستويات الإقليمية والدولية، لا سيما في مجال تكوين إحصاءات المهاجرين أو إعداد تقييم للمخاطر للتمكن من مساعدة المهاجرين العالقين في الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل أكثر فعالية.

3.2 الاعتبارات، التحديات والدروس

- **تعميم نقاط الضعف المحددة التي يعاني منها المهاجرون عند وضع خطط الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك كيفية إدارة مخاطر الكوارث، فضلاً عن خطط الطوارئ.** وبسبب وضع المهاجرين كغير مواطنين، فإنهم يتميزون بأشكال محددة من الضعف، مثل عدم إلمامهم باللغات المحلية، أو عدم إلمامهم بها بالشكل الكافي، ناهيك عن أنظمة النقل، وطرق الهروب، والمؤسسات الوطنية، والسلطات المسؤولة عن الاستجابة للأزمات. لهذا السبب، يحتاج المهاجرون إلى تدابير محددة، قد تختلف عن المساعدة التي يحصل عليها المواطنون في أوقات الأزمات. ولا شك في أن الثغرات المتعلقة باحترام حقوق المهاجرين وصونها، كحقوق الإنسان وحقوقهم في العمل، التي تكون سائدة في الأوقات العادية ستزداد تردداً في خلال الأزمات. فقد يتعذر على المهاجرين الذين يعانون ضائقة مالية منذ ما قبل الأزمة أن يسدّدوا ثمن التأشيرات اللازمة للخروج من البلاد عند وقوع الأزمة.
- **تحسين وصول المهاجرين إلى الخدمات المالية.** سلّطت المناقشات الضوء على صعوبة عملية تنسيق آلاف ممّرات الحوالات، بسبب اختلاف الأنظمة المطبقة في مختلف بلدان المنشأ والمقصد، والتحديات التي تحول دون تحسين وصول المهاجرين إلى الخدمات المالية. في حالات الأزمات، تتضاعف هذه التحديات، حيث يُحتمل أن تتراجع التدفقات المالية بسبب تعزيز الإجراءات الأمنية، ناهيك عن احتمال فقدان المهاجرين لوثائقهم الثبوتية اللازمة للوصول إلى مثل هذه الخدمات. يرتبط هذا الأمر بقضية متكررة وذات صلة بعدة قضايا أخرى، أي كيفية تأثير انعدام الأوراق الثبوتية على ضعف المهاجرين ومدى وصولهم إلى الحماية والخدمات في أوقات الأزمات.
- **الحفاظ على بيانات محدّثة بشأن المهاجرين.** الحفاظ على بيانات محدّثة عن المهاجرين لتكوين صورة واضحة عن السكّان المهاجرين المتواجدين في البلاد، سواء ذوي الوضع النظامي أم غير النظامي، وإدراج ملامح الضعف، لا سيما في المناطق المعرضة للأزمات. لكنّ معدّلات التسجيل منخفضة بشكل عام في المنطقة، حيث تعتبر الأنظمة طوعية في معظمها. من هنا، إنّ الحفاظ على بيانات دقيقة بشأن المهاجرين يمثل تحدياً في المنطقة لأسباب متنوعة. فمن المهاجرين من يغادر من دون أن يسجّل اسمه عند المغادرة. ورغم أنّ المهاجرين قد يكونون موثّقين، إلا أنهم قد يمسون غير نظاميين عندما تنقضي صلاحية وثائقهم المتعلقة بالهجرة أو وثائق أخرى، أو عندما لا يملكون الوثائق الملائمة غير المرتبطة بالهجرة، مثل رخص العمل. فضلاً عن ذلك، ينبغي صبّ الجهود على جمع بيانات عن أطفال المهاجرين الذين لا يكونون مسجّلين بمعظمهم.

- **بناء قدرات المؤسسات العامة ومدى استعدادها.** بناء القدرات الوطنية في مجالات إدارة الأزمات والهجرة. يجب تعزيز قدرات سلطات الحماية الوطنية في مجال مراعاة الجوانب الثقافية وزيادة التوعية لدى الموظفين، فضلاً عن توفير أشخاص ضليعين في لغات أبرز فئات المهاجرين المتواجدين في مجتمع معين. ومن الضروري التذكير أنه، بدءاً من منتصف 2016، سيوفر مشروع المهاجرين في بلدان الأزمات الذي يموله الاتحاد الأوروبي مساعدة مكثفة حسب الطلب لبناء قدرات البلدان. وتهدف هذه المساعدة إلى تحسين مستوى الاستعداد لتلبية احتياجات المهاجرين الخاصة في بلدان الأزمات، ومعالجة نقاط ضعفهم.
- **استعداد القنصليات والتخطيط للطوارئ.** من الضروري جداً وضع خطط الطوارئ الهادفة إلى حماية ومساعدة المواطنين في الخارج في حالات الأزمات، واختبارها، وتحديثها بانتظام. وتشمل هذه الخطط أهم المعلومات المتعلقة بالدولة، بما في ذلك ملف عن خصائصها السياسية والأمنية، وتقييم المخاطر، والبيئة السياسية، والتهديدات المحتملة في وجه الاستقرار، وموجز بيانات عن المواطنين في البلاد تشمل معلومات الاتصال بهم، وتحديد مواقع الجاليات، وتنظيم إدارة الأزمات، والإدارة المتكاملة للحدود، وخطط التنقل، وخطط إعادة التوطين والإجلاء، والخطط القنصلية السريعة، ونقاط الخروج، وطرق الإجلاء البديلة، والشؤون اللوجستية.

4. مرحلة الطوارئ

ارتكزت المناقشات في جلسات الاستشارة المتعلقة بمرحلة الطوارئ على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: (1) التعاون في مجال إدارة الحدود في أوقات الأزمات، (2) إجلاء المهاجرين في خلال الأزمات، (3) ومساعدة المهاجرين الضعفاء في أوقات الأزمات. فشدد المشاركون على الدور الأساسي الذي تضطلع به وكالات إدارة الحدود في أوقات الأزمات، وأهمية تطبيق إجراءات تعاون راسخة مع البلدان المجاورة لضمان آلية استجابة سريعة وفعالة. كما لفتت المناقشات، استناداً إلى عروض الخبراء في الجلسات العامة، إلى أهمية الاستعداد، بما في ذلك تعزيز تسجيل المهاجرين وتحديد المخاطر في مواقع إقامة السكّان المهاجرين، بهدف تنسيق آليات الاستجابة السريعة والفعالة. من جديد، كرّر المشاركون أنّ الأولوية هي إنقاذ الأرواح وضمان وصول المهاجرين بطريقة غير تمييزية إلى المساعدة والحماية في حالات الطوارئ، بغض النظر عن وضعهم، أنظماً كان أم غير نظامي. فضلاً عن ذلك، سجّل المشاركون أهمية التنسيق الوثيق بين الوكالات الحكومية وحكومات المنطقة، ناهيك عن الجهات ذات الصلة مثل المنظمات الدولية وجمعيات المهاجرين. كما أتوا، غير مرّة، على ذكر أهمية التنبّه إلى نقاط الضعف والاحتياجات المحددة لمختلف أنواع المهاجرين والظروف الخاصة التي يختبرونها. في ما يلي جميع الممارسات والاعتبارات والتحديات والدروس المتعلقة بمرحلة الطوارئ التي ذكرها المشاركون خلال الاستشارات التي دامت يومين.

4.1 الممارسات

بلدان المنشأ

- **إنشاء هيكلية مراقبة وتنسيق على المستوى الوطني.** إنشاء هيكلية وطنية لمراقبة الأزمة وتنسيق العمل بين مختلف

الوزراء وأصحاب المصلحة المعنيين بمرحلة الطوارئ. لمعالجة قضية المهاجرين في ليبيا، حيث ما تزال الأزمة مستشرية، أنشأ وزير العمل الفليبي في حزيران/يونيو 2014 فريق الاستجابة السريعة للأزمة الليبية لرصد تطوّر الأزمة، والاستعداد للتدخل من أجل حماية المواطنين الفليبيين عند الحاجة. فضلاً عن ذلك، نظراً لعدد العمّال المهاجرين الكوريين الجنوبيين المتواجدين في ليبيا أثناء وقوع الأزمة، أنشأ وزير الأراضي والبنى التحتية والنقل في كوريا الجنوبية فرقة عمل للتعامل مع الأزمة ودعم عملية إجلاء العمّال المهاجرين الكوريين بالتعاون مع شركات خاصة.

- **ضمان تحديد المواطنين.** تقدير هوية المواطنين والتحقق منها، خاصّة من لا يملك الوثائق الثبوتية المناسبة لعدّة أسباب منها فقدان الأوراق، أو تعرّضها للتلف أو السرقة إلخ. في خلال الأزمة في ليبيا، سحب المغرب طاقمه الدبلوماسي من ليبيا إلى تونس، وقدم المساعدة إلى المغاربة من عبر الحدود الليبية التونسية. نسجاً على المنوال نفسه، أفادت بلدان أخرى أنها وفّرت خدمات قنصلية عند الحدود.
- **إشراك السفارات والقنصليات.** إشراك السفارات والقنصليات في إرساء رابط قويّ مع مواطنيها ودعمهم، بما في ذلك إجلائهم في حالات الأزمات الكبيرة في البلاد. فيفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلتها السفارتان المصريتان في بيروت ودمشق، أعفي ما بين 3 آلاف و 4 آلاف مصريّ كانوا قد دخلوا بشكل غير نظامي إلى لبنان من تسديد غرامة قدرها ألف دولار أميركي. وفي خلال الأزمة اللبنانية، نسّقت هاتان السفارتان أيضاً عملية إجلاء حوالي 14 ألف شخص للعودة إلى مصر. فضلاً عن ذلك، أنشأتا خطأً ساخناً "مجموعة لإدارة الأزمات".
- **إنشاء هيكلية تنسيق وطنية للطوارئ.** إنشاء هيكلية تنسيق وطنية للطوارئ يمكنها أن تتسّق آلية الاستجابة للأزمة. استجابةً للأزمة في ليبيا، أنشأ مجلس الجالية المغربية بالخارج وحدةً للأزمات مؤلفة من ممثّلين عن عدّة وزارات.
- **تسهيل وتنسيق عملية إجلاء المهاجرين ومغادرتهم.** تسهيل وتنسيق إجراءات الإجلاء ومغادرة المهاجرين بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بالعملية، لتعزيز الاستفادة من وسائل النقل المتوفرة بشكلٍ فعال ومؤثّر، وتجنّب التأخيرات والازدحام. في خلال الأزمة في لبنان، نسّقت روسيا ومولدوفا ورومانيا في ما بينها لترحيل 1400 روسيّ، و 1100 رومانيّ، و 400 أوكرانيّ، و 150 مولدافيّاً بشكلٍ مشترك. وفي أعقاب الأزمة اليمنية عام 2015، أثمر التنسيق بين الأردن والمملكة العربية السعودية عن إجلاء المواطنين الأردنيين إلى السعودية.
- **تحرير الأموال المخصّصة للطوارئ من أجل المساعدات الإنسانية.** إنّ تأمين التمويل بشكلٍ سريع ومناسب ضروريّ من أجل زيادة فعالية العمليات الإنسانية في خلال الأزمة ونجاحها. في خلال الأزمة في ليبيا، وفّرت المملكة المتّحدة التمويل من خلال إدارة التنمية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر اللتين أمّنتا المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضرّرين بالنزاع في ليبيا، مثل العمّال المهاجرين.

بلدان المقصد

- **نشر التوعية بشأن مخاطر الإتجار بالبشر.** قد يسمي المهاجرون، لا سيّما من هو عالق في البلاد ولا يملك أوراقاً ثبوتية، ضحيةً سهلةً للمتاجرين بالبشر. ففي خلال النزاع في لبنان عام 2006، أصدرت وزارة العدل اللبنانية ورابطة كاريتاس لبنان كتيّبات بلغات ثلاث هي السنهالية، والأمهرية، والتاغالوغية، لتحذير العمّال المنزليين من خطر المتاجرين بالبشر. وقد تمّ توزيع الكتيّبات على العمّال المهاجرين عند الحدود لدى مغادرتهم لبنان.
- **إنشاء هيكلية تنسيق على المستوى الوطني.** إنشاء هيكلية وطنية تتسّق العمل بين مختلف الوزارات وأصحاب

المصلحة المشاركين في مرحلة الطوارئ. لبنان: كان المجلس الأعلى للإغاثة الهيئة الأساسية المسؤولة عن تنسيق أنشطة آلية الاستجابة في خلال حرب لبنان 2006. نتيجة لذلك، تحسّن التعاون بشكل ملحوظ بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الإغاثة الدولية، خاصة على صعيد تأمين الرعاية الصحية، والغذاء والتغذية، والماء والصرف الصحي، والشؤون اللوجستية، والحماية، والمأوى، والخدمات العامة.

- **تسهيل المغادرة.** إلغاء القيود المفروضة على المغادرة، بما في ذلك من خلال منح تأشيرات خروج مجانية. في 2013، سهّلت الحكومة السورية مغادرة مهاجرين فيليبينيين من خلال إلغاء رسوم تأشيرة الخروج، ومردّ ذلك جزئياً إلى الضغط الذي مارسه الحكومة الفلبينية بالنيابة عن مواطنيها. لبنان: عام 2006، أعلنت الحكومة عن عفوٍ عن جميع العمّال المهاجرين غير النظاميين شرط مغادرتهم البلاد وعدم عودتهم لمُدّة خمس سنوات على الأقل. فساعد هذا الأمر المهاجرين غير النظاميين العالقين عند الحدود على مغادرة البلاد، لكنه ردع البعض عن المغادرة بسبب شرط السنوات الخمس.

بلدان العبور

- **مساعدة المهاجرين على بلوغ برّ الأمان والوصول إلى المساعدة والحماية.** مساعدة المهاجرين على بلوغ برّ الأمان والوصول إلى المساعدة والحماية من خلال إجراءات متنوّعة، منها: الإبقاء على الحدود مفتوحة وإفساح مجال الوصول أمام الجميع من دون تمييز. في خلال الأزمة الليبية عام 2011، أبقت تونس ومصر حدودهما مفتوحة بالرغم من أنّ كلا البلدين كانا يعانيان اضطرابات داخلية في الوقت عينه. وقد اعتبر هذا الأمر عاملاً مهماً ساعد المهاجرين الهاربين ومكّنهم من الوصول إلى الأمان كما لَبّى احتياجاتهم الإنسانية الفورية. أما في الأزمة اللبنانية عام 2006، فقد أبقت سوريا حدودها مفتوحة كذلك، مما اعتبر كذلك عاملاً إيجابياً في مساعدة المهاجرين.
- **تطبيق خطط الطوارئ بالتعاون مع الوكالات الوطنية والمجتمعات المحلية عند الحدود، وإشراف مركز قيادة قوي.** إنّ التنظيم السريع لآلية الاستجابة الحكومية من خلال مضافة قوى وزارات عدّة، بغية تطبيق خطط الطوارئ بأسرع ما يمكن، أمرٌ ضروريّ جداً. فيؤدي حرس الحدود دوراً أساسياً في هذه الهيكلية. لذا، لا بدّ من منح توجيهات واضحة تتعلق بالأنظمة الداخلية نفسها وبإتاحة الوصول للجميع من دون أيّ تمييز. ولعلّ ردة فعل كلّ من تونس ومصر إثر الأزمة الليبية عام 2011 خير مثالٍ على ذلك. فقد انفرجت الأزمة في كلا البلدين بفضل إنشاء مراكز قيادة قويّة، وأمنت السلطات خزانات ماء، كما أتاحَت الوصول إلى المدارس، ووفّرت أراضٍ لإنشاء المخيمات فوراً، مسهّلة عمليات إجلاء المهاجرين من قبل دول وجهات فاعلة أخرى.
- **تدريب السلطات الحدودية أو الوزارات المعنية باستقبال المهاجرين وبناء قدراتها.** إنّ تدريب السلطات الحدودية وبقية الوزارات ذات الصلة أمرٌ أساسيٌّ كي تكون أكثر استعداداً لاستقبال المهاجرين وأكثر إدراكاً لنقاط ضعفهم المحتملة. فمنذ العام 2012، تدعم الهيئات المعنية بالأمن تونس لتعزيز قدراتها، مثلاً من خلال تنظيم دروس "خبراء الدعم الشخصي"، لتدريب السلطات الحدودية والعاملين عند الحدود على مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات القادّمين إلى أراضيها. فيخضع الضباط لتدريب منظمات مختلفة على مختلف المجالات. إلى جانب ذلك، اعتمدت الحكومة التونسية مقاربة قائمة على ثلاث خطوات لمعالجة وضع المهاجرين والأشخاص الآخرين الواصلين إلى حدودها من ليبيا، وهي: 1. الترحيب بالشخص العابر للحدود بغضّ النظر عن جنسيته. 2. الاستناد إلى مختلف الأدوات وبالتعاون مع الأمم المتحدة لتقسيمهم وفقاً لجنسياتهم وبحسب حيازتهم للأوراق الثبوتية (فيتّم تحديد اللاجئيين، ومواطني البلدان الثالثة، إلخ.) 3. السماح للتوانسة العائدين، والليبيين، وبقية المواطنين الحاملين وثائق صالحة بعبور الحدود من دون أيّ مشكلة؛

ومساعدة المواطنين غير التوانسة وغير الموثقين الآخرين بالتنسيق مع ممثلين عن سفارات المهاجرين والمنظمات الدولية المتواجدة عند الحدود.

- **تفصيل المساعدة والحماية حسب الطلب.** توفير المساعدة والحماية المفصلة بحسب الاحتياجات الخاصة ونقاط ضعف المهاجرين، بناءً على الوضع، السن، النوع الاجتماعي، وبقية نقاط الضعف أو الظروف إلخ.

القطاع الخاص

- **تسهيل عمليات إجلاء المهاجرين ومغادرتهم وتنسيقها.** في خضم أزمة 2006 في لبنان، ساهمت مكاتب الاستقدام اللبنانية في إجلاء العمال المهاجرين. فقد اتصل العديد من أرباب العمل بهذه المكاتب، إما للتبليغ عن هروب العاملة المنزلية، وإما لطلب المساعدة بغية نقلها إلى سفارتها ومن ثم إجلائها. في حالة الأزمة الليبية، كانت شركات النفط الدولية أول من سارع إلى سحب موظفيه الأجانب. فقامت بعض الشركات مثل "إني" (Eni)، و"نترشول" (Wintershall)، "بي.بي." (BP)، "رويال داتش شيل" (Royal Dutch Shell)، "ريبسول" (Repsol)، "أو. إم. في." (OMV)، و"ستاتويل" (Statoil) بترحيل الموظفين بدءاً من 21 شباط/فبراير 2011. ومن الشركات الأخرى التي أجلت موظفيها أيضاً شركة الغاز البولندية الحكومية "PGNiG"، و"سانكور للطاقة" الكندية (Suncor Energy)، وشركة النفط العربية "نافورة"، والشركة النفطية الوطنية التي تملكها الدولة الصينية (China National Petroleum Corporation)، وغيرها. فضلاً عن ذلك، سحبت الشركات الكورية الجنوبية، مثل "هيونداي" (Hyundai E&C) و"دايوو" (Daewoo E&C) عمالها المهاجرين من المناطق الأكثر تضرراً بالحرب الأهلية في ليبيا. مكاتب الاستقدام: في إطار الأزمة في ليبيا، تمّ ترحيل حوالي مئة مهاجر نيبالي، والتعويض عليهم من قبل مكاتب الاستقدام.

المجتمع المدني

- **توفير المساعدة وتسهيل الإنقاذ.** تملك منظمات المجتمع المدني تصوراً أفضل لنقاط الضعف التي يعاني منها المهاجرون، وهي تطبق عدّة أدوات على الأرض. فتؤدي هذه المنظمات دوراً لا في مجال تقديم المساعدات فحسب، ولكن أيضاً على صعيد المساعدة في تحديد المهاجرين المحتاجين إلى الحماية والمساعدة، وتوفير المعلومات للمهاجرين، وتسهيل الوصول إلى جماعات المهاجرين. ففي خلال أزمة 2006 في لبنان، أدت رابطة كاريتاس والصليب الأحمر دوراً مهماً جداً في تسهيل مغادرة المهاجرين عند نقاط المغادرة والاستقبال، بما في ذلك في مناطق العبور مثل قبرص. بدورها، أدت المنظمات غير الحكومية دوراً مفصلياً في مساعدة النازحين في أزمتي لبنان وليبيا. وفوّرت كاريتاس لبنان، والصليب الأحمر، ومؤسسة الزكاة الأميركية المسكن، والنقلات، والمأكل، والعلاج للأشخاص النازحين. أما منظمة أطباء بلا حدود، فقد وفّرت العلاج الطبي المجاني للأشخاص المتضررين من النزاع في ليبيا. في ما يتعلق بالنزاع الدائر في اليمن، سجّل المجلس الدانماركي للاجئين المهاجرين القادمين حديثاً، ووفّر لهم المساعدة الإنسانية في سبعة مراكز تسجيل واستعلام في اليمن.
- **تعزيز قدرة الجهات المحلية على تلبية احتياجات المهاجرين في أوقات الأزمات.** بعد اندلاع النزاع في العام 2014، اضطرت جميع الجهات الدولية لإغلاق مكاتبها في ليبيا. لكن، للاستمرار في بناء قدرات الجهات المحلية، وفّر المجلس الدانماركي للاجئين برامج تدريبية مختلفة في تونس للمنظمات غير الحكومية المحلية الليبية، وبرامج لتدريب المدربين يمكن استنساخها في ليبيا.

- **توفير المساعدة الإنسانية.** في خلال الأزمة الليبية، نشطت جامعة الدول العربية في توفير الإغاثة والمساعدة الفورية للأشخاص الهاربين من البلاد، فضلاً عن المجتمعات المحلية. فزار وفد من جامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين الحدود الليبية المصرية والليبية التونسية بين 14 و 24 نيسان/أبريل 2011 لتقييم وضع المهاجرين واللاجئين من كلتا جهتي الحدود، ودراسة احتياجاتهم، ومدى تلبية الجمعيات الإنسانية لهذه الاحتياجات. وتضمن عمل البعثة إجراء سلسلة من المقابلات المباشرة مع اللاجئين والمهاجرين وموظفي الإغاثة عند الحدود وفي مخيمات اللاجئين. وكانت منظمة المؤتمر الإسلامي من أوائل من لبى احتياجات النازحين من الأزمة الليبية. فأصدرت تقارير منتظمة عن الحالة، بدءاً من بداية الأزمة، كما ناشدت البلدان الأعضاء غير مرة للمساعدة في إجلاء النازحين الهاربين نحو البلدان المجاورة. في 1 آذار/مارس 2011، دعا الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البلدان الأعضاء إلى مساعدة الحكومة التونسية من خلال نقل النازحين العائدين إلى بلدان المنشأ. كما أنشأت المنظمة بعثةً لتقصي الحقائق لتقييم الظروف الإنسانية في المناطق المتأثرة في مصر وتونس، كانت الأساس لمناشدة الدول إلى المزيد من التحرك. فضلاً عن ذلك، نسّقت منظمة العمل الإسلامي عمليات الإجلاء وشاركت في توزيع مواد الإغاثة على الأشخاص في مخيمات اللاجئين عند الحدود التونسية الليبية.
- **الدعوة إلى حلول على المستوى السياسي.** في 23 شباط/فبراير 2011، نشر الاتحاد الإفريقي خارطة طريق توجز الخطوات المطلوبة لإنهاء الأزمة الليبية. وكان هذا الأخير قد دعا إلى "حماية المواطنين الأجانب، بمن فيهم المهاجرون الأفارقة المقيمون في ليبيا". ونتيجة التصعيد السريع في النزاع في ليبيا، وتدخل حلف شمال الأطلسي، لم تُستخدم خارطة الطريق هذه. مع ذلك، إنها تشكل مثلاً مهماً على كيفية قيام الاتحاد الإفريقي، في حالة النزاعات، بدمج عنصر حماية المهاجرين وغير المواطنين في قائمة الأولويات المطلوبة لحل النزاع.

المجتمع الدولي

- **نشر الخبراء والسلع والخدمات المتعلقة بالإغاثة.** نشر فرق من الموظفين المهرة تضم خبراء في قطاعات متعدّدة في بلدان العبور والمقصد لدعم الجهود الوطنية.
- **جمع الموارد وتعزيز التعاون.** منذ انطلاق الأزمة الليبية في آذار/مارس 2011، ضافرت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين جهودهما لتنسيق عمليات الإجلاء وإنشاء خلية إجلاء إنساني على المستوى المركزي. فأثنتي على علاقة العمل الوثيقة هذه كنموذج يُحتذى به عند توزيع المسؤوليات في خلال الأزمات. وتمثل أحد أهدافها الأساسية بـ"التخفيف من الاكتظاظ عند الحدود للوقاية من الأزمة الممتدة نحو البلدان المجاورة". جدير بالذكر أنّ المنظمة الدولية للهجرة تتولى استضافة هذه الخلية حالياً التي تنتظر أيضاً في معالجة أزمات أخرى.
- **تحرير سريع لأموال الطوارئ لتأمين المساعدة الإنسانية.** عام 2012، بعد الدروس المستخلصة من الأزمة الليبية، أنشئت آلية التمويل للطوارئ المتعلقة بالهجرة لتسهيل استجابة المنظمة الدولية للهجرة وتدخلها سريعاً في حالات الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان. في نهاية حزيران/يونيو 2015، وفر صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ 8 ملايين دولار أميركي لمنظمة الصحة العالمية من أجل تسليم أدوية تنفذ الأرواح. ويشكل هذا المبلغ جزءاً من مبلغ أكبر قدره 25 مليون دولار لتقديم المساعدة لإنقاذ حياة الأشخاص المتضررين من الأزمة في اليمن من دون التمييز بينهم على صعيد الوضع. ومن المساعدات الأخرى التي يمولها الصندوق المركزي لمواجهة

الطوارئ توفير الوقود، واللوازم لحالات الطوارئ، والمياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي وبرامج التغذية.

4.2 الاعتبارات، التحديات والدروس

- **ضرورة تطوير أنظمة لتحديد المهاجرين.** في ما يتعلق بقضية إدارة الحدود في أوقات الأزمات، تمت مناقشة التحديات المتعلقة بكيفية تلبية الاحتياجات الإنسانية وضمان سلامة المهاجرين الهاربين من الأزمات، عبر إبقاء الحدود مفتوحة، مع مراعاة المخاوف الأمنية في الوقت عينه.
- **ضرورة أخذ الاحتياجات المحددة للمهاجرين الأكثر ضعفاً في الاعتبار.** يجب أخذ الاحتياجات المحددة للمهاجرين الأكثر ضعفاً في الاعتبار حتى في أوقات التدخل في حالات الطوارئ، بما في ذلك احتياجات الأطفال الذين قد يقعون ضحية الإتجار أو العنف القائم على نوع الجنس. لذا، من الضروري فهم نقاط الضعف هذه وتحديد تلك التي يمكن معالجتها على الفور.
- **ضرورة إدارة عمليات لمكافحة الإتجار في حالات الطوارئ ونشر التوعية بين المهاجرين حيال هذه القضية.** من بين أشكال الإتجار التي تم الإبلاغ عنها والتي أثرت كذلك على غير السوريين في البلاد، الاستغلال الجنسي والاسترقاق والزواج بالإكراه. وتفيد التقارير أيضاً عن أسر عاملات منزليات سابقات من أثيوبيا والسودان وماليزيا اللواتي كن يردن التوجه إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم المتاجرة بهنّ إلى سوريا وإرغامهنّ على ممارسة الدعارة.
- **تحديد أماكن المهاجرين غير النظاميين.** غالباً ما يكون المهاجرون غير النظاميين متوارين عن الأنظار. فسلطات الحماية المدنية لا تعرف مكان وجودهم على وجه التحديد. لذا، ينبغي أن تستفيد السلطات الوطنية ووكالات الإنقاذ الدولية من الجهات المحلية، والمجتمع المدني، وجمعيات المغتربين، والشبكات غير الرسمية، بغية تحديد مكان المهاجرين غير النظاميين ومساعدتهم وحمايتهم.
- **تطبيق آليات تعاون متعددة القطاعات.** ينبغي تحسين التنسيق بين بلدان المنطقة والمنظمات الدولية ووكالات الإنقاذ، لا سيما في مجال الإجلاء. في هذا الإطار، من المفيد الاستعانة بالمبادئ والتوجيهات والممارسات الفعالة المنضوية ضمن لواء مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات. ومن الضروري كذلك تحليل كيفية مساهمة المبادرات الإقليمية الحالية التي تعالج الأزمات في دمج تدابير محددة لضمان حماية ومساعدة المهاجرين العالقين في البلدان حيث النزاعات والكوارث وتحديد الحلول المستدامة بالنسبة لهم.
- **ضرورة تعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية في مرحلة الطوارئ.** تغلب المناقشات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني على هذا الموضوع. وينبغي دمج السلطات المحلية والمجتمع المدني والبنى على المستوى البالغ الصغر عند وضع الأدوات والممارسات.
- **ضرورة معالجة القضايا الأمنية المتعلقة بالمنطقة.** لما كان نطاق مبادرة المهاجرين العالقين في بلدان الأزمات يشمل الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، فإنّ هذه الاستشارة تسلط الضوء على صعوبة إيجاد توازن بين مساعدة المهاجرين في أوقات الأزمات وحمايتهم من جهة، والمخاوف المتعلقة بالتهديدات الأمنية المتزايدة والمعقدة في المنطقة من جهة أخرى.

5. مرحلة ما بعد الأزمة

تدعو الحاجة إلى معالجة تداعيات ما بعد الأزمة من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي يمكن أن تطال المهاجرين وأسرهم، ومجتمعهم الأم والمضيف، نتيجة اضطرابهم للبقاء في بلد يشهد نزاعاً أو كارثة طبيعية. ومن هنا، تعتبر خطط العودة وإعادة الدمج، ومراعاة الاحتياجات الطويلة المدى الأخرى للمهاجرين العالقين في بلدان الأزمات عناصر أساسية في خطط التعافي والانتعاش.

في مرحلة ما بعد الأزمة، تظهر عدّة تحديات لا بالنسبة للمهاجرين أنفسهم فحسب، ولكن أيضاً لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. فقد تستقبل بعض البلدان عدداً كبيراً من العائدين، وبالتالي تتطلب دعماً من أجل إعادة دمجهم. ويمكن أن تخلف عمليات العودة الهائلة للمهاجرين تأثيراً سلبياً على مستوى المجتمعات المحلية، لا سيما عندما تكون السلطات المحلية غير مستعدة لها أو غير قادرة على مساعدة المهاجرين العائدين.

ناقش المؤتمر مرحلة ما بعد الأزمة ضمن إطار ثلاثة مواضيع شاملة: (1) معالجة مخاطر الإتجار بالبشر في مرحلة ما بعد الأزمة، (2) تدابير التخفيف من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين العائدين، (3) تدابير دعم مساهمة المهاجرين في مرحلة التعافي والانتعاش. فأظهرت البحوث التي تم عرضها في خلال جلسات الاستشارة أنّ أشكال الإتجار المختلفة قد تتفاقم وتزداد مع ظهور طرق جديدة ومتاجر جديدة في أوقات الأزمات. وسلّطت المناقشات الضوء على الحاجة لمكافحة الإتجار بالبشر، وضرورة عكس الاتفاقية الدولية ضمن القانون الوطني وتنفيذ بنودها، فضلاً عن معالجة نقاط ضعف المهاجرين عند هذه المرحلة، بما في ذلك إيواء ضحايا الإتجار والاستغلال، خاصة في مرحلة ما بعد الأزمة. وشدّد المشاركون على أهمية الاعتراف بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين من أجل بلوغ مرحلة التعافي والانتعاش. ففي أغلب الأحيان، توجّه الخطابات السياسية والعامة سهامها نحو المهاجرين باعتبارهم عبئاً ومسؤولية. في هذا الإطار، شدّدت المناقشات بشكل خاص على دور المهاجرين بصفتهم جهات فاعلة ووكلاء تغيير، للتخفيف من تأثير عودتهم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

في ما يلي الممارسات والاعتبارات والتحديات والدروس المتعلقة بمرحلة ما بعد الأزمة التي ذكرها المشاركون خلال الاستشارات التي دامت يومين.

5.1 الممارسات

دولة المنشأ والمقصد

- **تسجيل المهاجرين العائدين.** أنشأت السلطات المحلية والإقليمية في تشاد لجناً لاستقبال العائدين من ليبيا، تولّت تسجيلهم كتمهيد لتنفيذ أنشطة أخرى. فتعاونت الحكومة مع المنظمة الدولية للهجرة في مركز للعبور من أجل تسجيل العائدين، لكن لم يبقَ جميع العائدين في المنطقة. وفي نهاية نيسان/أبريل 2015، أطلق المجلس الأعلى للإغاثة في لبنان مشروعاً بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل تسجيل اللبنانيين العائدين من سوريا، وتوثيق مواصفاتهم. في خلال الأسبوع الأول، تمّ تسجيل 3708 شخصاً في ثمانية مراكز مختلفة في أنحاء البلاد. وقد أظهرت المرحلة الأولى من التسجيل أنّ العائدين كانوا يفتقرون إلى المساعدات المادية. فمعظمهم كانوا يعيشون في سوريا لعقود طويلة، ولم يعودوا إلا بأمتعة قليلة.

- **توفير المساعد الفورية للعائدين.** أمنت حكومة بنغلادش للعائدين من ليبيا مساعدة نقدية لمرة واحدة بلغت 50 ألف

تاكا (600 دولار أميركي).

- **اعتماد مقارنة شاملة نحو العودة.** تعتبر إعادة دمج العمّال المهاجرين بشكلٍ مستدام أمراً ضرورياً للاستفادة من فوائد الهجرة الدولية المتعدّدة، وضمان الاستفادة بشكل ملائم من حوالاتهم ومواردهم والموارد الأخرى. كذلك، إنّ دمج هجرة العودة ضمن خطة الإدارة الشاملة للهجرة أمرٌ ضروريّ بالنسبة لبلدان المنشأ والمقصد. في هذا الإطار، بهدف إعادة دمج المهاجرين بشكلٍ ناجح، لا بدّ من مراعاة ثلاثة عناصر: (أ) الفرص اللازمة للاكتفاء الذاتي، (ب) الوصول إلى الشبكات الاجتماعية، (ج) الصحة النفسية والاجتماعية. بعد ترحيل 163018 مهاجراً أثيوبياً من السعودية في العام 2013، وضعت منظّمة العمل الدولية بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأثيوبية مشروعاً بعنوان "دعم إعادة دمج العائدين في أثيوبيا"، وهي تعمل على تطبيقه. بهدف معالجة هذه المشاكل ومساعدة العائدين في تأمين سبل عيشهم بطريقة لائقة ومستدامة، يركّز هذا البرنامج الشامل على توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين، ونشر التوعية على المستوى المحلي، والتمكين الاقتصادي، وبناء القدرة الوطنية لإدارة عمليات العودة وإعادة الدمج.
- **توفير الدعم في مجال العودة وإعادة الدمج.** أنشأت حكومة السنغال، بمساعدة المنظّمة الدولية للهجرة ووكالات أخرى، لجنة وطنية لتنظيم استقبال العمّال السنغاليين العائدين من ليبيا. وأصدرت حكومة النيجر أمراً بتوفير الدعم للعائدين من ليبيا على شاكلة توزيع مساعدات غذائية، وبذور، وماشية، ونقل أموال.
- **تخصيص التمويل اللازم لدعم العائدين وإعادة دمجهم.** في خلال الأزمة الليبية، حصلت حكومة بنغلادش على قرض من البنك الدولي قدره 40 مليون دولار لتسديد النفقات التي تكبّتها المنظّمة الدولية للهجرة عند إجلاء 10 آلاف مهاجر بنغالي من ليبيا. وقد خُصّص القسم الأكبر من القرض لمساعدة العائدين على إعادة الاندماج وتأمين سبل العيش.
- **الاعتراف بمساهمة المهاجرين في تحقيق الانتعاش وتحفيزهم على ذلك.** أطلع ممثل لبنان الحضور على عدّة أمثلة عن المساهمات المهمّة التي تقدّمها جاليات المغتربين في سبيل تحقيق الانتعاش. فقد نسّق المغتربون اللبنانيون والسوريون في ما بينهم لترميم البلاد بعد الحرب عام 2006. وفي الكويت ديفوار، أدّى المغتربون اللبنانيون دوراً مهماً بعد أزمة 2011، للتخفيف من العبء الإنساني ودعم سياسة الحكومة اللبنانية المتمثلة بدعم التنمية الاقتصادية والاستثمار.
- **دعم مساهمة جاليات المغتربين في سبيل تحقيق الانتعاش.** إعادة تحديد المقاربة والعلاقة مع جاليات المغتربين بهدف تشجيعهم على المساهمة في الانتعاش، وبالتحديد عن طريق دعم المهاجرين العائدين والنظر في تأثيرهم على بلدان المنشأ. في هذا الإطار، تعتبر مساهمة المهاجرين في الاقتصاد والمجتمع في تونس بالغة الأهمية. فتبلغ حوالاات التوانسة المقيمين 5% من إجمالي الناتج المحلي، حيث تعتبر مساهمتهم أساسيةً لتحريك عجلة الاقتصاد، لا سيّما على ضوء المشاكل التي تعاني منها السياحة في البلاد. فوضعت تونس استراتيجية وطنية للهجرة، تشمل جوانب متعلقة بالحكومة الرشيدة للهجرة، وإشراك الجاليات.

دولة العبور

- **مساعدة المهاجرين الضعفاء.** نُقلت العاملات المنزليات المهاجرين اللواتي يرافقن الأسر السورية إلى الأردن بمساعدة أرباب عملهنّ (خاصّة الأندونيسيات منهنّ). وقد ساعدتهنّ الحكومة الأردنية في الحصول على الوثائق اللازمة، كما ساعدت في إجلاء الأندونيسيات اللواتي كنّ ما زلنّ في سوريا عند بداية الأزمة.

- مساعدة المهاجرين الذين تم إجلاؤهم على العودة إلى بلادهم. استقبل الأردن عشرة آلاف عاملٍ منزلي كانوا قد هربوا من العراق بعد الاجتياح؛ وتمّ إجلاء أكثر من 200 ألف شخص وإعادتهم إلى بلادهم بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الدولية (مصر، السودان، الهند، سريلانكا، والفلبين).
- تكثيف إجراءات مكافحة الإتجار. من الأمثلة على الممارسات السليمة التي تطبقها حكومات المنطقة في هذا الصدد مصادقة الجزائر على اتفاقية باليرمو، ولجنة الأردن الخاصة المعنية بمكافحة الإتجار. فضلاً عن ذلك، تمّ عرض توصيات مهمة لدمج تدابير مكافحة الإتجار في خطط الطوارئ.
- عكس الاتفاقيات الدولية ضمن القانون الوطني لمكافحة الإتجار بالبشر. من دون إطار العمل القانوني المطبق لمكافحة الإتجار، لن يكون بالإمكان ملاحقة المتاجرين قضائياً. فالجزائر مثلاً لم تكتفِ بالمصادقة على اتفاقية باليرمو والبروتوكول الإضافي، ولكنها دمجت أيضاً في النظام القانوني. في العام 2009، تمّ العمل بقانون مكافحة الإتجار بالبشر وإنشاء مركز لحماية ضحايا الإتجار. مؤخراً، أنشئ مركز للعاملات المنزليات في البلاد.

القطاع الخاص

- تحويل الرواتب غير المدفوعة. من أهمّ المخاوف التي تعترى المهاجرين عند مغادرتهم البلاد بسبب الأزمة الشديدة التي تؤثر على البلد المضيف، الخوف من فقدانهم وظائفهم ومدّخراتهم والرواتب التي لم يقبضوها بعد. في هذا الإطار، حولت شركة صينية عاملة في ليبيا الرواتب غير المدفوعة الخاصة بالعمّال البنغاليين مباشرةً إلى مكتب اليد العاملة والتوظيف والتدريب التابع للحكومة البنغالية.

المنظمات الدولية

- توفير المساعدة الفورية إلى العائدين. في ميناءي بوساسو ويرابارا في الصومال، يسجّل برنامج الأغذية العالمي بطريقة بيومترية الصوماليين واليمنيين الضعفاء العائدين من اليمن، ويوفّر لهم بطاقات تحويل إلكترونية تُعرف باسم "نظام العمليات النقدية". تتمتع هذه البطاقات بقيمة نقدية، حيث يمكن استبدالها في متاجر في مختلف أنحاء الصومال. وتعتبر البيانات البيومترية التي تتضمنها البطاقات بمثابة علامة التوقيع الشخصية التي تصادق على كلّ عملية شراء. تمكّن هذه البطاقات أيضاً الأشخاص الضعفاء من تسجيل أنفسهم في البرامج الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي، بما فيها التحويلات العينية والتدخلات الغذائية، ما إن يتمّ تقدير احتياجاتهم.
- توفير الدعم في مجال العودة وإعادة الإدماج. وفّر برنامج العودة الطوعية الميسرة وإعادة دمج المهاجرين العالقين الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة المساعدة لـ 7151 مهاجراً عالقاً في ليبيا ومصر، كما ساعد 841 مهاجراً من النيجر ومالي وغانا. وباشر مكتب المنظمة الدولية للهجرة في غانا بمشاريع لمساعدة العائدين من ليبيا، هدفها مساعدتهم على توليد الدخل ونشر التوعية بشأن مخاطر الهجرة.
- التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين العائدين. تدير منظمة العمل الدولية برنامجاً لإعادة الدمج في أثيوبيا، يركّز على العاملات المنزليات العائدات من المملكة العربية السعودية. فتعمل منظمة العمل الدولية مع وزارات العمل لتمكين العائدات اقتصادياً من خلال إشراكهنّ في خدمات الدعم المالي، والتدريب على ريادة الأعمال، وتوفير التوجيه والإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي.

- **التعويض على المهاجرين المتأثرين بالأزمات.** أنشئت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عام 1991 كهيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، وأوكل إليها معالجة الطلبات وتسديد التعويضات على الخسائر والأضرار الناجمة، بشكل مباشر، عن اجتياح العراق غير المشروع للكويت واحتلاله إيّاها. ومن جملة الطلبات التي رفعها الأفراد الذين اضطروا لمغادرة الكويت أو العراق، تمّ توزيع التعويضات على 298668 مهاجراً مصرياً، و101257 مهاجراً من الهند، و80547 مهاجراً من سريلانكا، والعديد من المهاجرين الآخرين. وقد بلغ مجموع التعويضات أكثر من 3.1 مليار دولار أميركي سُدّدت لـ 850 ألف من أصحاب الطلبات.

الجاليات والمهاجرين

- **المساهمة في الانتعاش.** يوفّر أفراد الجاليات والمهاجرين اليد العاملة لدعم جهود الانتعاش وإعادة الإعمار بعد الأزمات. وهم يدعمون أيضاً عملية الانتعاش الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع الانتعاش، وزيادة التحويلات، وتوجيه المعلومات المتعلقة ببرامج إعادة الإعمار (من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي والإذاعات الإلكترونية الخاصة بالجاليات). في هذا الإطار، أدّت الجاليات اللبنانية والسورية دوراً مهماً في ترميم البلاد بعد حرب العام 2006. وفي الكويت ديفوار، أدّى المغتربون اللبنانيون دوراً مهماً بعد نزاع 2006، للتخفيف من العبء الإنساني ودعم سياسة الحكومة اللبنانية المتمثلة بدعم التنمية الاقتصادية والاستثمار.

5.2 الاعتبارات والتحديات والدروس

- **ضرورة وضع تعريف لتحديد الأشخاص الضعفاء بين المهاجرين.** ليس من تعريف دقيق للأشخاص الضعفاء، بل هناك إشارة إلى هذا المفهوم في مبدأ الاتحاد الأوروبي التوجيهي الخاص باللجوء، وإن لم تكن إشارة شاملة. يشير هذا المبدأ إلى القاصرين، والقاصرين غير المصحوبين، والمستئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء الحوامل، والقاصرين المصحوبين بأهلهم، وضحايا الإتجار، والأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية طارئة، وضحايا العنف، والاستغلال، والاعتصاب إلخ. قد يندرج الشخص الواحد ضمن أكثر من فئة واحدة. وعند تحديد نقاط الضعف، من الضروري أخذ السياق المحدّد ووضع الشخص في الاعتبار.
- **ضرورة معالجة القضايا الأمنية.** في مرحلة ما بعد الأزمة، يجب إدراج الأشخاص ضمن سيناريوهات على المدى الطويل. ومن الضروري أن تتمكّن السلطات من تحديد المهاجرين ومساعدتهم، لكن يجب أن تعرف أيضاً ما الذي يمكن فعله لفصل الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة فعلاً عن أولئك الذين ينتمون إلى منظّمات جرمية دولية.
- **مرحلة ما بعد الأزمة هي المرحلة التي تتمّ فيها معالجة نقاط ضعف المهاجرين التي لم تتمّ معالجتها خلال عملية الإجلاء.** في خضمّ مرحلة الطوارئ، قد لا تتوفّر فرص مناسبة للاعتراف بنقاط ضعف المهاجرين، أو بضحايا الإتجار. ما إن تنتهي الأزمة أو يتمّ إجلاء المهاجرين و/أو إعادتهم إلى بلد المنشأ، أو عندما يتواجدون في مكان آمن، قد يكون الوقت مناسب لمعالجة هذه القضايا، مثل توثيق ماذا حدث لضحايا الإتجار والاستغلال وتوفير التعويض الملائم.
- **الاعتراف بمساهمة المهاجرين في عملية الانتعاش في مرحلة ما بعد الأزمة.** تؤدي المنظّمات الدولية، وحكومات بلدان المنشأ، والمجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين دوراً مهماً في نشر التوعية تجاه الدور الإيجابي للهجرة في الإعمار ما بعد الأزمة، والمدافعة عن أهمية الاعتراف بهذا الدور بالتعاون مع حكومات البلدان المضيفة، وتسهيل

مساهمات المهاجرين من خلال اعتماد سياسات شاملة.

- **ضرورة تطبيق إجراءات لمعالجة العمل القسري من جهة الطلب.** التأكد من أن الدوائر العامة لا توظف عمالاً مهاجرين وقعوا ضحية الإتجار من أجل إعادة إعمار البلاد في مرحلة ما بعد الأزمة. ويعتبر العمل القسري شائعاً جداً أيضاً، وهو يلقي طلباً على اليد العاملة الرخيصة في بعض القطاعات. في حالات الأزمات، عندما تتعرض الحدود لقيود شديدة، يكون المجال مفتوحاً أمام المتاجرين لتلبية هذا الطلب على اليد العاملة.
- **تمتع المتاجرين بالبشر بالحصانة على المستويين الوطني والدولي.** عدم توفر إمكانية الملاحقة القضائية على المستويات الوطنية والدولية، بالرغم من البلدان قد وقّعت على اتفاقية بروتوكول باليرمو. فالحصانة تزيد من الحوافز الاقتصادية التي تشجع المتاجرين على ممارسة نشاطهم في حالات الأزمات، وتزيد بالتالي من عدد الأشخاص المتورطين في هذه الجريمة. ويبدو أن الحوافز الاقتصادية للمتاجرين في خلال الأزمات تميل إلى الازدياد، فانعكس ذلك لا في زيادة عدد الأشخاص فحسب، بل كذلك في افتتاح طرق جديدة للمتاجرين والمهريين، نظراً لتردي مستوى الأمن نتيجة النزاع في اليمن.

6. المواضيع المتداخلة

يجب تعزيز عدة عناصر أفقية أساسية تمكن جميع أصحاب المصلحة من تطبيق الإجراءات التحضيرية، والاستجابة بشكل فعال، وتحقيق الانتعاش، ومنها:

- **ضمان تسجيل المهاجرين،** في كل من بلدان المنشأ والمقصد، لدمجهم ضمن خطط الطوارئ وتسهيل تقديم المساعدة والحماية في أوقات الأزمات.
- **أهمية التنسيق** في كافة المراحل وعلى المستويات كافة، بما في ذلك في مجال جمع البيانات وتبادلها. ولا بد من التوسع أكثر في المبدئين الأساسيين للإدارة المتكاملة للحدود- أي التنسيق والتعاون- من خلال إدراج المزيد من أصحاب المصلحة الذين يؤدون دوراً في إدارة الحدود.
- **تعتبر مرحلة ما قبل الأزمة المرحلة الأهم نظراً لأهمية الاستعداد جيداً للأزمة.** فمن الضروري تحضير البنى والإجراءات الطارئة في الأوقات العادية، لضمان مساعدة المهاجرين وحمايتهم في حالات الأزمات.
- **قد يتمتع المهاجرون والجاليات بموارد كثيرة،** ويكونون قادرين على المدافعة عن أنفسهم، ومن هنا يجب دعم مساهمتهم في جهود الإغاثة والانتعاش. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يضطلع المهاجرون بدور حيوي في جمع المعلومات المتعلقة بحالات الطوارئ وتبادلها، وينبغي ضمهم في خطط الطوارئ الحكومية.
- **ضرورة الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة** ووسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع المهاجرين، سواء في الأوقات العادية أم في أوقات الأزمات، لتسهيل عملية تسجيلهم وجمع المعلومات المتعلقة بملاح المهاجرين ومواقعهم.
- **ضمان تحديد المواطنين.** إن عدم حيازة وثائق الهوية يمثل تحدياً مهماً يصعب من توفير المساعدة في مختلف مراحل الأزمة.
- **يجب التنبيه إلى الاحتياجات المحددة للمهاجرين** بهدف ضمان ترحيلهم بشكل فعال. يشمل هذا الأمر قيام السفارات والقنصليات بتسجيل مواطنيها مسبقاً، والتنسيق المسبق والحوار الدائم بين السفارات والسلطات المحلية

بشأن السيناريوهات المحتملة والطرق اللازمة لمعالجتها، بهدف تجنب الحلول الفوضوية والمخصصة في أوقات الأزمات.

- في خلال الأزمات، يجب التركيز بشكل خاص على الأشخاص الأكثر ضعفاً، لا سيما ضحايا الإتجار والعنف الأسري، والنساء، والأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة. ويعتبر العمال المنزليون أيضاً مجموعة تشغل الاهتمام بسبب انعزالهم.

7. القضايا التي تحتاج إلى المزيد من التعمق - الحصيلة والاستنتاجات

تتضمن التوصيات، فضلاً عن القضايا الأساسية التي تحتاج دراسةً معمّقةً والتي يمكن معالجتها في إطار استشارات مقبلة ما يلي:

- لما كانت مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات تعالج الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، تسلّط هذه الاستشارة الضوء على صعوبة إيجاد توازن بين مساعدة المهاجرين وحمايتهم في بلدان الأزمات من جهة، والمخاوف المتعلقة بالتهديدات الأمنية المتزايدة والمعقّدة في المنطقة من جهة أخرى.
- ضرورة التفكير في مختلف أنواع المهاجرين في حالات الأزمات، بمن فيهم الطلاب، والسّواح، والمهاجرين الواقعين ضحية الإتجار أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأسر المهاجرين ذوي الجنسيات المختلطة على سبيل المثال.
- تطوير عمليات تبادل المعارف وأفضل الممارسات بين النظراء. إنّ منتديات تبادل المعارف والخبراء أساسية. فسيتمّ نقل المعلومات المتبادلة في خلال الاستشارات إلى منتديات إقليمية أخرى معنيّة بهذا الموضوع الملحّ.

الاحتياجات الأساسية في مجال بناء القدرات:

- تطوير أنظمة خاصة بالإدارة المتكاملة للحدود، والقضايا الصحية والأمنية، فضلاً عن آليات الإحالة؛
- تصميم وتطبيق برامج لوضع خطط الطوارئ، بما في ذلك إعداد السيناريوهات، والتدريب، وتعيين المخاطر ونقاط الضعف، مع الاهتمام بشكل خاص بالتهديدات الأمنية المتغيّرة في المنطقة؛
- تحسين آليات جمع البيانات والحفاظ على بيانات محدّثة بشأن المهاجرين؛
- تحسين توعية القنصليات بشأن المهاجرين وأهمية تسجيلهم؛
- نشر التوعية بشأن قضايا الحماية، وتأثيرات الدخول الإنسانية، والإتجار بالبشر، والتهرب، واحتياجات المهاجرين الطبيّة والنفسية؛
- بناء الروابط بين المجتمع المدني والحكومات وتحسين طرق توعية المهاجرين والجاليات؛
- التدريب على الحساسيات الثقافية عند تقديم المساعدات الإنسانية إلى المهاجرين؛
- توفير المساعدة الهادفة للمهاجرين للضعفاء؛
- تعزيز التعاون الإقليمي بين القنصليات.

8. الملاحق

➤ برنامج العمل

➤ لائحة المشاركين النهائية

برنامج العمل

مبادرة المهاجرون في بلدان الأزمات
الاستشارة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
14-15 آذار/مارس 2016 - مالطا

جدول الأعمال

14 آذار/مارس 2016	
9:00 – 8:30	التسجيل
الحفل الافتتاحي يترأسه شانتال لأكروا، مديرة البرنامج، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	
9:05 – 9:00	كلمة ترحيبية تلقيها الجهة المضيفة معالي كارميلو أبيلا، وزير الشؤون الداخلية والأمن الوطني، مالطا
9:10 – 9:05	كلمات ترحيبية تلقيها رئاسة مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات تيرينس فلين، نائب رئيس البعثة، سفارة الولايات المتحدة في مالطا
9:15 – 9:10	كلمة ترحيبية يلقيها سامي زيدان، موظف بالمساعدة الدولية و التعاون، المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية، المفوضية الأوروبية
9:45 – 9:15	استراحة قصيرة ➤ التقاط صورة رسمية ➤ تحضير الرؤساء، والمحاورين، والمناقشين، والمقررين
جلسة عامة: تهيئة الأجواء برئاسة شانتال لأكروا، مديرة البرنامج، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	
10:00 – 09:45	عرض مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات ميشيل كلاين سولومون، مديرة أمانة مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات، منظمة الهجرة الدولية
10:15 – 10:00	عرض الوضع الراهن للاستشارات الإقليمية شانتال لأكروا، مديرة البرنامج، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
10:25 – 10:15	عرض المصطلحات والمفاهيم سمبل رزفي، رئيسة وحدة اللجوء والهجرة، شعبة الحماية الدولية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
10:45 – 10:25	عرض وثيقة النقاش الإقليمية

ورشة العمل - الجلسة الأولى: مرحلة ما قبل الأزمة
برئاسة ميشيل كلارين سولومون، مديرة أمانة مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات، منظمة الهجرة الدولية

11:15 – 11:25 مقدمة نتلوها رئيسة الورشة

في هذه الجلسة، سيتم تقسيم المشاركين على ثلاث مجموعات عمل يُعنى كلٌ منها بمواضيع فرعية محدّدة. وسيبدأ النقاش ضمن مجموعات العمل بعد تقديم خبراء لثلاثة عروض خلال الجلسة العامة للتعريف بالمواضيع وفتح باب النقاش.

مواضيع مجموعات العمل:

مجموعة العمل 1: خطط الطوارئ القنصلية في مرحلة ما قبل الأزمة

المقدم: أنا كاتانيا، المديرة التنفيذية لقسم المعلومات، وزارة الشؤون الخارجية، مالطا
المحاور: أمينة مجلس الوزراء أميلدا م. نيكولاس، رئيسة لجنة الفلبينيين في الخارج

مجموعة العمل 2: بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية لتلبية احتياجات المهاجرين في أوقات الأزمات بشكل أفضل

المقدم: سوزانا زانفريني، مديرة الحماية لليبيا وتونس، المجلس الدانمركي للاجئين
المحاور: ميجان بيلي، موظفة مشروع، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

مجموعة العمل 3: دور مقدمي الخدمات في مرحلة ما قبل الأزمة مع التركيز على الخدمات المالية

المقدم: نغي كانيولات، المدير الإقليمي لجنوب شرق أوروبا، باكستان وأفغانستان، ويسترن يونيون
المحاور: سامي زيدان، موظف بالمساعدة الدولية و التعاون، المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية، المفوضية الأوروبية

12:10 – 11:25 عروض الخبراء (15 دقيقة لكل عرض)

13:40 – 12:10 الغداء

15:00 – 13:40 مناقشات مجموعات العمل

15:30 – 15:00 استراحة قصيرة

جلسة عامة: الاستماع إلى ملاحظات مجموعات العمل
برئاسة ميشيل كلارين سولومون، مديرة أمانة مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات، منظمة الهجرة الدولية

15:50 – 15:30 عرض نتائج مجموعات العمل الثلاث المتعلقة بـ ورشة العمل 1
(7 دقائق لكل عرض)

16:20 – 15:50 مناقشة عامة

جلسة عامة: مساهمة منظمات المجتمع المدني في الاستشارات الإقليمية لمبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات
برئاسة شانتال لأكروا، مديرة البرنامج، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

16:35 – 16:10 عرض مساهمة منظمات المجتمع المدني في الاستشارات الإقليمية لمبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات
ليندا الكلش، مديرة عامة، تمكين للدعم والمساندة

17:00 – 16:35 مناقشة عامة

17:15 – 17:00 اختتام اليوم الأول من قبل رئيسة الجلسة

15 آذار/مارس 2016

اليوم الثاني/التسجيل 9:00 - 8:30

ورشة العمل - الجلسة الثانية: مرحلة الطوارئ
برئاسة أمينة مجلس الوزراء إميلدا م. نيكولاس، رئيسة لجنة الفلبينيين في الخارج

9:00 – 9:10 مقدمة تتلوها رئيسة الورشة

في هذه الجلسة، سيتم تقسيم المشاركين على ثلاث مجموعات عمل يُعنى كلٌ منها بمواضيع فرعية محدّدة. وسيبدأ النقاش ضمن مجموعات العمل بعد تقديم خبراء لثلاثة عروض خلال الجلسة العامة للتعريف بالمواضيع وفتح باب النقاش.

مواضيع مجموعات العمل:

مجموعة العمل 1: التعاون في مجال إدارة الحدود في أوقات الأزمات - حالة ليبيا

المقدم: لطفي بن الصغير، رئيس مديرية شرطة الحدود، تونس
 المحاور: نسرين ربيعان، مديرة مكتب الحماية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا

مجموعة العمل 2: إخلاء المهاجرين خلال الأزمات - حالة لبنان

المقدم: جومانا ثابت، جنرال متقاعد من المديرية العامة للأمن العام، مستشارة في القضايا السياسية والأمنية، لبنان
 المحاور: أميليا مرزال، ممثلة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنسقة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للهجرة

مجموعة العمل 3: تقديم المساعدة إلى المهاجرين المستضعفين خلال الأزمات

المقدم: كريستين كاميليري، مديرة، الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين
 المحاور: مارك كاميليري، منسق العلاقات المؤسسية، المكتب الأوروبي لدعم اللجوء

9:55 – 9:10 عروض الخبراء (15 دقيقة لكل عرض)

10:00 – 09:55 تكوين مجموعات العمل

11:20 – 10:00 مناقشات مجموعات العمل

11:50 – 11:20 استراحة قصيرة

جلسة عامة: الاستماع إلى ملاحظات مجموعات العمل

برئاسة أمينة مجلس الوزراء إميلدا م. نيكولاس، رئيسة لجنة الفلبينيين في الخارج

12:10 – 11:50 عرض نتائج مجموعات العمل الثلاث المتعلقة بـ جلسة ورشة العمل 2
 (7 دقائق لكل عرض)

12:40 – 12:10 مناقشة عامة

14:00 – 12:40 الغداء

ورشة العمل - الجلسة الثالثة: مرحلة ما بعد الأزمة

برئاسة سوزان شيلدون، مديرة، مكتب الهجرة الدولية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة، وزارة الخارجية الأميركية

14:00 – 14:10 مقدمة يتلوها رئيس الورشة

في هذه الجلسة، سيتم تقسيم المشاركين على ثلاث مجموعات عمل يُعنى كلٌ منها بمواضيع فرعية محدّدة. وسيبدأ النقاش ضمن مجموعات العمل بعد تقديم خبراء لثلاثة عروض خلال الجلسة العامة للتعريف بالمواضيع وفتح باب النقاش.

مواضيع مجموعات العمل:

مجموعة العمل 1: معالجة مخاطر الاتجار بالبشر في مرحلة ما بعد الأزمة - حالة العراق وسوريا

المقدمون: كلير هيلي، باحثة، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ستحدث عن تقييم أثر الحرب في سوريا وأزمة اللاجئين السوريين على الاتجار بالأشخاص (AIS-TIP)، وسارة كراغس، أخصائية مواضيعية إقليمية في مساعدة المهاجرين، المكتب الإقليمي لمنظمة الهجرة الدولية في القاهرة، تتحدث عن دراسة حول "معالجة الاتجار بالبشر واستغلالهم في أوقات الأزمات: الأدلة والتوصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية السكان المستضعفين والمنتقلين"
 المحاور: جوزيف ساموت، برلماني، عضو الوفد المالطي للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

مجموعة العمل 2: اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المترتبة عن عودة المهاجرين -

حالة إثيوبيا

المقدم: عابدة اول، رئيسة المستشارين التقنيين المعنيين بالمهاجرين العاملين في المنازل، مكتب أديس أبابا، منظمة العمل الدولية

المحاور: جانيت اوللمان، مسئولة برنامج، مركز التكامل المتوسطي، البنك الدولي - مكتب مرسيليا

مجموعة العمل 3: اتخاذ التدابير اللازمة لدعم مساهمة المهاجرين في عملية الانتعاش - حالة لبنان

المقدم: هيثم جمعة، مدير عام المغتربين في وزارة الخارجية والمغتربين، لبنان

المحاور: ليندا الكلش، مديرة عامة، تمكين للدعم و المساندة

14:55 – 14:10	عروض الخبراء (كل عرض 15 دقيقة)
15:00 – 14:55	تكوين مجموعات العمل
16:20 – 15:00	مناقشات مجموعات العمل
16:50 – 16:20	استراحة قصيرة
جلسة عامة: الاستماع إلى ملاحظات مجموعات العمل	
برئاسة سوزان شيلدون، مديرة، مكتب الهجرة الدولية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة، وزارة الخارجية الأميركية	
17:10 – 16:50	عرض نتائج مجموعات العمل الثلاث المتعلقة بـ جلسة ورشة العمل 3 (7 دقائق لكل عرض)
17:40 – 17:10	مناقشة عامة
الجلسة العامة النهائية: الاستنتاجات واختتام الجلسة	
برئاسة جوليان سيمون، المنسق الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	
18:00 – 17:40	خلاصة النقاشات من قبل جوليان سيمون، المنسق الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
18:15 – 18:15	ملاحظات ختامية
<ul style="list-style-type: none"> • نيابة عن الرئاسة المشتركة، أمينة مجلس الوزراء إميلدا م. نيكولاس، رئيسة لجنة الفلبينيين في الخارج • كلمة ترحيبية يلقيها سامي زيدان، موظف بالمساعدة الدولية و التعاون، المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية، المفوضية الأوروبية • الجهة المضيفة، نيفيل أكليينا، مدير عام القضايا العالمية والتنمية الدولية والشؤون الاقتصادية، وزارة الشؤون الخارجية، مالطا 	

تعليمات للمشاركين في مجموعة العمل

يوفر هذا الملحق الإرشادات اللازمة للمناقشات التي تتعقد بين المشاركين في مجموعات العمل للجلسات الثلاث الخاصة بورش العمل.

الهدف من إنشاء مجموعات العمل: الهدف من إنشاء مجموعات العمل هو مناقشة مواضيع فرعية معينة وتحليلها فيما يتعلق بحماية المهاجرين في بلدان الأزمات وتحديد أولويات العمل فضلاً عن الثغرات والاحتياجات فيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. حيث يُطالب المشاركون بتبادل الممارسات الجيدة التي نفذوها في دولتهم و/أو مجال خبرتهم. ويدعى المشاركون إلى تقديم اقتراحات واقعية وملموسة حول كيفية مواجهة واحدة أو أكثر من التحديات الموضحة في الأسئلة التوجيهية في حال غياب أي ممارسات جيدة.

النتائج المتوقعة من مجموعات العمل: من المتوقع أن يحدد المشاركون نقاط عمل وتوصيات ملموسة وواقعية لمواجهة التحديات ذات الصلة بالمواضيع الفرعية المتعلقة بمجموعة عملهم الخاصة. وستُدرج نتائج مجموعة العمل في مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية غير الملزمة والممارسات الفعالة التي تسعى مبادرة المهاجرين في بلدان الأزمات إلى إنتاجها. وستحدد هذه المبادئ التوجيهية أدوار دول (المنشأ والعبور والمقصد) ومسؤولياتها وغيرها من أصحاب المصلحة بما في ذلك أصحاب العمل والأشخاص المسؤولين عن تعيين الموظفين فضلاً عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني وذلك بهدف تحسين قدرتهم على الاستعداد لاحتياجات المهاجرين المتواجدين في بلدان تشهد أزمات والاستجابة لها.

مبادئ توجيهية لمجموعات العمل:

- وسيتم عقد ثلاث جلسات خاصة بورش عمل لمراحل الأزمة الثلاث وهي: مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة الطوارئ ومرحلة ما بعد الأزمة. وسيتم عقد مناقشة لكل جلسة خاصة بورش العمل في ثلاث مجموعات عمل متوازية تعني بثلاثة مواضيع فرعية مختلفة خاصة بالمرحلة.
- وفي كل جلسة خاصة بورش العمل، سيقدم ثلاثة خبراء محاضرات تتعلق بثلاثة مواضيع فرعية مختلفة من المقرر مناقشتها في مجموعات العمل المتوازية، وذلك في جلسة عامة من أجل فتح باب النقاش. وسيقوم المحاضرون في الجلسة العامة بمهمة المناقشين في مجموعات العمل التي يشاركون بها.
- وبعد أن يقدم الخبراء عروضهم في الجلسة العامة، سينقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات عمل تتكون من 20-30 مشاركاً. وسيدعى المشاركون إلى التسجيل في مجموعات العمل الخاصة بهم قبل بدء التشاور. ويختلف تشكيل مجموعات العمل في كل جلسة خاصة بورش العمل عن الأخرى من أجل تعظيم فرص تبادل الخبرات بين المشاركين فضلاً عن إثراء النقاش.
- يتولى مدير المناقشة الإشراف على مجموعة العمل، ويحظى بدعم المناقش والمقرر.
- يضمن مدير المناقشة المعني بمجموعة العمل بالتعاون مع المناقشين أن المناقشات تسير في اتجاه يتماشى مع القضايا والأسئلة التوجيهية المحددة أدناه وأنه يتم التركيز على الحلول الملموسة. وسيوفر ذلك ردوداً على الأسئلة المثارة من قبل المشاركين كما سيسهم في الإعداد إلى العرض المتعلق بنتائج مجموعة عملهم الخاصة في الجلسة العامة.
- تمتلك كل مجموعة عمل مقررًا يتم اختياره قبل إجراء المناقشة. ويتولى المقررون أو مديرو المناقشة تقديم ملخص لأعمال مجموعة عملهم في الجلسات العامة.
- سيتم تجميع نتائج أعمال مجموعات العمل التّسع بمساعدة المنسق وستقدم من قبل المضيف خلال الجلسة العامة النهائية.

مجموعة العمل 1: خطط الطوارئ القنصلية في مرحلة ما قبل الأزمة

تلعب الهيئات القنصلية دورًا حاسمًا تقليديًا في مساعدة المهاجرين العالقين في بلدان تشهد أزمات وحمايتهم. ويعد إشراك الهيئات القنصلية في مساعدة هؤلاء المهاجرين أمرًا هامًا وبخاصة في مرحلة ما قبل الأزمة فيما يتعلق بأمور التخطيط ورصد تواجد المهاجرين والإعداد إلى إجراء ترتيبات تعاونية مع سلطات البلد المضيفة وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة وتشارك المعلومات (بما في ذلك مشاركتها مع المهاجرين أنفسهم) فضلاً عن تطوير إستراتيجية خاصة بوسائل الإعلام والاتصالات وتطويرها. وستبحث مجموعة العمل خيارات من أجل تعزيز دور الهيئات القنصلية بشكل أكبر في مجالات التدخل المختلفة المذكورة أعلاه.

- أسئلة توجيهية -** يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:
- ما هي الممارسات/الترتيبات القائمة التي تنفذها الهيئات القنصلية لتعزيز التأهب والتوعية لدى المهاجرين؟ كيف يمكن زيادة تعزيز خطة الطوارئ القنصلية في هذا الصدد، على أن يشمل ذلك على استخدام أدوات مبتكرة؟
 - ما هي العوائق العملية التي تواجه الهيئات القنصلية في تقديم العون إلى المهاجرين في بلدان الأزمات؟
 - كيف يمكن تحسين التعاون الإقليمي في مجال خطط الطوارئ القنصلية من أجل حماية المهاجرين في بلدان الأزمات وحمايتهم بشكل أفضل؟
 - ما هي الاحتياجات الأساسية لبناء القدرات في مجال إدارة الأزمات القنصلية؟

مجموعة العمل 2: بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية لتلبية احتياجات المهاجرين في أوقات الأزمات بشكل أفضل

تعمل الجهات الفاعلة المحلية، ومن بينها منظمات المجتمع المدني، بشكل وثيق مع المهاجرين على المستوى المجتمعي في مرحلة ما قبل الأزمة من خلال تقديم المعلومات والتوجيهات. كما تشارك بشكل فعال في مرحلة الطوارئ من خلال المساعدات الإنسانية فضلاً عن المساهمة في إعادة إدماج المهاجرين في مرحلة ما بعد الأزمة. وتؤدي هذه الجهات والمنظمات دورًا بالغ الأهمية حيث تكمل الجهود المبذولة من قبل السلطات الوطنية والمنظمات الدولية. ومن ثم، فإن بناء قدراتهم يعد أمرًا أساسيًا بغية تعزيز أعمالها وفعاليتها وإعدادها لتقديم أفضل مساعدة ممكنة للمهاجرين في سياق الأزمات. وستناقش مجموعة العمل الجهود الرامية إلى بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية فضلاً عن بحث الخيارات اللازمة من أجل التوصل إلى تعاون أفضل بين المنظمات والحكومات الدولية لتحقيق هذه الغاية.

- أسئلة توجيهية -** يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:
- هل لديكم علم ببرامج بناء القدرات الرامية إلى تلبية احتياجات المهاجرين في أوقات الأزمات على المستوى المحلي؟
 - ما هي المكونات الرئيسية لهذه البرامج؟ ما هي أوجه القصور في هذه البرامج؟
 - ما هي التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها لتحسين الجودة والوصول إلى أنشطة بناء القدرات للجهات الفاعلة المحلية؟

مجموعة العمل 3: دور مقدمي الخدمات في مرحلة ما قبل الأزمة مع التركيز على الخدمات المالية

تعد إمكانية الوصول إلى خدمات تحويل النقود والمدخرات إحدى أهم التحديات التي تواجه المهاجرين وعائلاتهم عند حلول الأزمات. ويمكن التخفيف من حدة التقلبات المالية في مرحلة ما قبل الأزمة من خلال مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات الهادفة إلى رفع إمكانية وصول المهاجرين إلى المنتجات والخدمات المالية وتحسين سبل التوعية المالية. ويستطيع مقدمو الخدمات المالية تأدية دور مهم في هذا المجال من خلال توفير منتجات ادخار مبتكرة تسمح للمهاجرين بالوصول إلى مدخراتهم في أوقات الأزمات أو من خلال تطوير خدمات مالية على الإنترنت تهدف إلى تسهيل تدفق التحويلات المالية وتقديم خدمات مالية تدريبية وكنيات عن التوعية المالية. وتناقش مجموعة العمل هذه دور مقدمي الخدمات المالية في إرساء الخدمات والأدوات التي تُساعد المهاجرين في أوقات الأزمات على التصرف بمدخراتهم و تحويل اموالهم.

أسئلة توجيهية - يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:

- ما هي الخدمات المالية المتاحة حاليًا للمهاجرين و/أو متلقي التحويلات وما رأيك في طريقة عملها في أوقات الأزمات؟
- كيف يمكن استخدام الشراكات بين مقدمي الخدمات المالية والبنوك العامة و شركات المحمول لزيادة فرص وصول المهاجرين إلى الخدمات المالية؟
- ما هي التحديات التي يواجهها المهاجرون أو الأشخاص الذين يقومون بتلقي التحويلات في الوصول إلى الخدمات المالية وكيف يمكن التخفيف من وطأتها؟
- ما هي احتياجات التعاون الرئيسية في هذا المجال؟

ورشة العمل - الجلسة 2: مرحلة الطوارئ

مجموعة العمل 1: التعاون في مجال إدارة الحدود في أوقات الأزمات - حالة ليبيا

تلعب وكالات إدارة الحدود دورًا رئيسيًا في حالة تدفق المهاجرين الفارين من بلاد الأزمات. وتبرز آليات استجابة محددة (مثل تيسير عبور الحدود والفحص والمساعدة النقالة السريعة والتدخل السريع) تشكل أمثلة لأدوات إدارة الحدود أو الممارسات التي تساعد المهاجرين الموجودين في بلدان الأزمات وحمايتهم. ويعد التعاون بين الوكالات الحدودية فضلاً عن التعاون مع جهات المساعدات الإنسانية في هذا المجال أمراً ضرورياً ويمكن أن يشمل تبادل معلومات مؤسسية وعمليات مشتركة. وستقوم مجموعة العمل هذه بتقييم الممارسات القائمة وبحث المجالات الممكنة لتعزيز التعاون في هذا المجال.

أسئلة توجيهية - يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية مع أخذ الاختلافات المحتملة التي قد تنشأ بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:

- هل يمكن تحديد أمثلة على ممارسات التعاون الجيدة في إدارة الحدود في أوقات الأزمات؟
- كيف يمكن أن تعمل أ) الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم الثنائية مع الدول الأخرى و ب) المبادرات الإقليمية القائمة على تحسين التعاون في مجال إدارة الحدود في أوقات الأزمات؟
- ما هي الاحتياجات الأساسية لبناء القدرات في هذه المنطقة؟

مجموعة العمل 2: المساعدة في إجلاء المهاجرين خلال الأزمات - حالة لبنان

يعد الحفاظ على الأرواح ذا أولوية قصوى خلال مرحلة الطوارئ. حيث إنّ مساعدة المهاجرين في الوصول إلى بر السلامة من خلال الإجلاء تعد جزءاً أساسياً من الاستجابة. وعلى الرغم من ذلك، يمكن مواجهة بعض التحديات في عملية إجلاء المهاجرين مثل الحصول على تصاريح لرحلات الطيران وتجميع المهاجرين المنتشرين في أنحاء بلد الأزمة في نقاط الإجلاء كما تتطلب هذه العملية إجراءات محددة مثل إعداد فرق إنقاذ على مستوى جيد من التدريب وتحديد المعايير ذات الأولوية فضلاً عن تأمين نقاط الإجلاء. وستقوم مجموعة العمل هذه بالنظر في أمثلة وتوصيات واقعية لتعزيز كفاءة عمليات إجلاء المهاجرين. وسيتم إيلاء اهتمام خاص إلى دور دول المقصد.

أسئلة توجيهية - يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:

- ما هي التحديات الأساسية التي تمت مواجهتها في الماضي عند إجلاء المهاجرين من بلدان الأزمات؟
- كيف يمكن تحسين التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال؟
- ما هي الممارسات التي يمكن تكرارها و/أو تحسينها لتعزيز كفاءة عمليات الإخلاء؟ يرجى أخذ الدور المحدد لبلدان المقصد في الاعتبار.
- ما هي الاحتياجات الأساسية لبناء القدرات في هذا المجال؟

مجموعة العمل 3: تقديم المساعدة إلى المهاجرين المستضعفين في أوقات الأزمات

المهاجرون غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلون عن أسرهم من الأطفال والنساء والمهاجرون غير القانونيين والمهاجرون المشردون إلى الضرر عن غيرهم في أوقات الأزمات عن غيرهم ويحتاجون إلى دعم خاص ومصمم خصيصاً من أجلهم. وتقديم العون والمساعدة إلى هذه المجموعات المستضعفة من شأنه أن يؤدي إلى إثارة تحديات هامة تتراوح ما بين الوصول إليهم لتلبية احتياجاتهم المحددة وحمايتهم من الانتهاكات حيث أنهم عرضة لعمليات الاتجار بالبشر فضلاً عن غيرها من أشكال الجريمة والتمييز الأخرى وتهدف مجموعة العمل هذه إلى بحث الاحتياجات المحددة للمهاجرين المستضعفين في بلدان الأزمات فضلاً عن تحديد الإجراءات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات.

أسئلة توجيهية - يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:

- هل أنتم على علم بالممارسات الجيدة التي تهدف إلى تحديد المهاجرين المستضعفين وتلبية احتياجاتهم الخاصة في أوقات الأزمات؟
- ما هي العقبات التي تمت مواجهتها في تقديم المساعدة للمهاجرين المستضعفين خلال الأزمات السابقة؟
- كيف يمكن للتدخلات الطارئة أن تعمل لصالح المهاجرين المستضعفين؟ ما هي التدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد؟

ورشة العمل - الجلسة 3: مرحلة ما بعد الأزمة

مجموعة العمل 1: معالجة مخاطر الاتجار بالبشر في مرحلة ما بعد الأزمة - حالة العراق وسوريا

يجب تكريس الجهود للتصدي إلى الاتجار بالبشر في حالات الأزمات وفي المرحلة التي تعقب الأزمة مباشرة. ويعزا تزايد نوع الجريمة هذا إلى ارتفاع مستويات هشاشة المهاجرين في مثل هذه البيئات. وستُقيم هذه المجموعة كيفية تحسين الاستجابات فيما يتعلق بمشاكل الاتجار بالبشر في حالات الأزمات مع التركيز على مرحلة ما بعد الأزمة.

أسئلة توجيهية - يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:

- ما هي المكونات الرئيسية لعمليات مكافحة الاتجار بالبشر في حالات ما بعد الأزمات لضمان توفير الحماية الشاملة للمهاجرين؟
- كيف يمكن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال بما في ذلك التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية ومجال التنمية / الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر؟
- ما هي الاحتياجات الأساسية لبناء القدرات في هذا المجال؟

مجموعة العمل 2: اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية عند عودة المهاجرين - حالة إثيوبيا

قد يترتب عن العودة الجماعية المفاجئة للمهاجرين في أعقاب أزمة ما آثار اقتصادية واجتماعية ضخمة من شأنها أن تضر بتطور بلدان المنشأ والعبور والمقصد وفقاً لوضع البلد. وقد يكون لمثل هذه العودات الجماعية المفاجئة آثار حادة على الموارد التي تكون شحيحة وسوق العمل المشبعة بالفعل فضلاً عن المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الخدمات الأساسية مما قد يشكل مصدرًا لمزيد من التشرد أو تكرار التشرد. ترمي مجموعة العمل هذه إلى تحديد إجراءات تقديمية فضلاً عن آليات التعاون اللازمة للحد من هذه الآثار السلبية التي قد تضر بتطور البلدان.

أسئلة توجيهية - يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:

- ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تمت مواجهتها سابقاً فيما يتعلق بالعودات الجماعية للمهاجرين على مدار المدى القصير والمتوسط والطويل؟
- ما هي التدابير التي أُخذت عقب الأزمات السابقة لإدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الرحيل الجماعي المفاجئ للمهاجرين / عودة جماعية لمواطني دولكم؟

- كيف يمكن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على العودات الجماعية للمهاجرين في مجال التنمية؟

مجموعة العمل 3: اتخاذ التدابير اللازمة لدعم مساهمة المهاجرين في عملية الانتعاش - حالة لبنان

غالبًا ما يتم التغاضي عن المساهمة الإيجابية للمهاجرين في عملية الانتعاش في وسط الخطط الإقليمية/الوطنية الأوسع نطاقًا. ويمكن أن يلعب العمال المهاجرون الذين يظلون في الدولة خلال الأزمة أو يعودون لتقديم المساعدة بعد انتهاء ذروة الأزمة دورًا هامًا في جهود إعادة البناء. حيث يمكن أن يشكلوا جزءًا كبيرًا من القوى العاملة المساهمة في عملية الانتعاش في المناطق التي ترتفع فيها كثافة المهاجرين. وستبحث مجموعة العمل هذه إمكانية مشاركة المهاجرين في عمليات الانتعاش وإعادة التأهيل فيما بعد الأزمة وتهدف إلى تسليط الضوء على الوسائل التي تسهم في وضع إطار لدورها البناء ودعمه.

أسئلة توجيهية - يرجى تبادل أمثلة حية على الممارسات أو المستجدات أو الأفكار القائمة فيما يتعلق بالأسئلة التالية، مع أخذ الاختلافات بين الكوارث الطبيعية والنزاعات في الاعتبار:

- في أي المجالات كانت المساهمات المقدمة من المهاجرين في عملية الانتعاش ذات أهمية قصوى في الماضي؟
- كيف يمكن دعم مساهمة المهاجرين في عملية الانتعاش في مرحلة ما بعد الأزمة على الصعيدين الإقليمي والوطني؟ ما هي الإجراءات التي يمكن لدولة المقصد تبنيها في هذه البيئة؟ لا بدّ من أخذ المقاربات التالية بالحسبان:
 - بناء الثقة وإجراءات الحماية
 - تحديد إطار وضع السياسات والهجرة (ويشمل ذلك إجراءات الاعتراف بالمهاجرين كشركاء في عملية التنمية وسياسة التكامل)
 - اتخاذ إجراءات لبناء قدرات المنظمات المعنية بالمهاجرين

لائحة المشاركين النهائية

Final List of Participants

List of Participants

Migrants in Countries in Crisis (MICIC) Initiative
Middle East and North Africa Regional Consultation
14-15 March 2016 – Malta

Liste des participants

Initiative Migrants en pays en crise (MICIC)
Consultation régionale pour le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord
14-15 Mars 2016 – Malte

لائحة المشاركين

مبادرة المهاجرون في بلدان الأزمات
الاستشارة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
14 - 15 آذار/مارس 2016 - مالطا

NO	COUNTRY	NAME	INSTITUTION	DESIGNATION
1.	ALGERIA	Youcef SI SALEM	Direction Générale de la Sûreté Nationale	Sous-Directeur des Frontières Terrestres
2.	ALGERIA	Mohamed ZERGOT	Ministère des Affaires Etrangères	Sous-Directeur des Migrations
3.	EGYPT	H.E. Magda BARAKA	Embassy of Egypt in Malta	Ambassador
4.	EGYPT	Ahmed FARGHALY	Ministry of Foreign Affairs	Counsellor
5.	EGYPT	Dareen SAKR	Ministry of Foreign Affairs	Diplomatic Attaché
6.	ISRAEL	Amit MEKEL	Israeli Mission in Brussels	Internal European Affairs and Migration
7.	JORDAN	Omar AL NEMERAT	Ministry of Interior	Deputy Director of Nationality and Foreign Affairs
8.	JORDAN	Hassan AL SMADI	Directorate of General Security	Head of Service

9.	JORDAN	Jehad MATAR	Director of Syrian Affairs Directorate	Syrian Affairs Directorate
10.	LEBANON	Talal DAHER	Mission of Lebanon to the EU	First Secretary
11.	PALESTINE	Adnan QUBBAJA	Department of Refugees Affairs	Head of Administrative, Financial and Projects Sector
12.	PALESTINE	Saqer SULAIMAN	Ministry of Interior	Deputy General of Residency Foreigners and Expatriate Affairs
13.	SAUDI ARABIA	Saad Fayez AL SHAHRANI	Human Rights Commission	Case Researcher
14.	SAUDI ARABIA	Saad ALQARNI	Ministry of Interior	Legal Researcher
15.	TUNISIA	Mohamed Faycel BEN MUSTAPHA	Ministère des Affaires Etrangères	Directeur Général des Affaires Consulaires
16.	TUNISIA	Imen ZAHOUANI HOUIMEL	Ministère des Affaires Sociales	Directrice Générale de la Coopération Internationale
17.	TUNISIA	Lotfi BEN SGHAIER	Ministère de l'Intérieur	Directeur de la police aux frontières
18.	TUNISIA	Oussama FARHANI	Ministère de l'Intérieur	Chef de secteur Maritime
19.	YEMEN	Shaher Mohammed Saif ABDULLA	Ambassade du Yémen à Bruxelles	Ambassadeur Chargé d'Affaires
20.	YEMEN	Hanan AL-WAREETH	Ambassade du Yémen à Bruxelles	Consul
NO	COUNTRY	NAME	INSTITUTION	DESIGNATION
1.	MALTA	Hon. Carmelo ABELA	Ministry for Home Affairs and National Security	Minister
2.	MALTA	H.E. Fiona FORMOSA	Ministry for Foreign Affairs	Permanent Secretary

3.	MALTA	Kevin MAHONEY	Ministry for Home Affairs and National Security	Permanent Secretary
4.	MALTA	H.E. Helga MIZZI	Ministry for Foreign Affairs	Director General Ambassador for Migration
5.	MALTA	Neville AQUILINA	Ministry for Foreign Affairs	Director General Global Issues International Development and European Affairs
6.	MALTA	Chantal SCIBERRA	Ministry for Foreign Affairs	Director, Global Issues
7.	MALTA	Josette ZERAFA	Ministry for Home Affairs and National Security	Director Operations
8.	MALTA	Anna CATANIA	Ministry for Foreign Affairs	Chief Information Officer
9.	MALTA	Joseph ST JOHN	Ministry for Home Affairs and National Security	Senior Official
10.	MALTA	David CASSAR	Ministry for Foreign Affairs	First Secretary
11.	MALTA	Nadia MIFSUD	Ministry for Home Affairs and National Security	Legal Officer
12.	MALTA	John TESTA	Ministry for Home Affairs and National Security	Principal Officer
13.	MALTA	Ivan MALLIA	Department of Customs	Customs and Excise Officer
NO	INSTITUTION	SURNAME	FIRST NAME	DESIGNATION
1.	EUROPEAN COMMISSION	ZEIDAN	Sami	International Aid/ Cooperation Officer, DG Development and Cooperation
2.	ICMPD	LACROIX	Chantal	Programme Manager
3.	ICMPD	SIMON	Julien	Regional Coordinator for the Mediterranean
4.	ICMPD	GIORDANI	Marcello	Project Manager - Euromed Migration IV
5.	ICMPD	HEALY	Claire	Research Officer
6.	ICMPD	HENDOW	Maegan	Research Officer

7.	ICMPD	BRAVI	Alessandra	Research Officer
8.	ICMPD	PILLI	Megan	Project Officer
9.	ICMPD	MOUHCINE	Badr	Junior Project Officer
10.	ICMPD	MARKOVSKY	Kathrin	Programme Assistant
11.	GEORGETOWN UNIVERSITY	BENTON	Grace	Research Associate
12.	IOM	CASSAR	Martine	Officer-in-Charge, IOM Malta
13.	IOM	Craggs	Sarah	Migrant Assistance Regional Thematic Specialist, Regional Office Cairo
14.	IOM	SALVATORE	Martina	Regional emergency response Officer, Regional Office Cairo
15.	MICIC SECRETARIAT	KLEIN SOLOMON	Michele	Director
16.	MICIC SECRETARIAT	WORTMEYER	Lisa	Project Officer
17.	THE PHILIPPINES	NICOLAS	Imelda	Cabinet-rank Secretary Chairperson, Commission on Filipinos Overseas
18.	THE PHILIPPINES	DELFIN	Oliver	Third Secretary and Vice Council, Embassy of the Philippines, Brussels
19.	U.N. SPECIAL REPRESENTATIVE FOR INTERNATIONAL MIGRATION AND DEVELOPMENT	DELARGY	Pamela	Special Advisor
20.	UNHCR	RIZVI	Sumbul	Head of Unit (Asylum & Migration) Policy & Law Division of International Protection
21.	UNHCR	RUBAIAN	Nisreen	Senior Protection Officer Libya Office
22.	UNITED STATES OF AMERICA	FLYNN	Terrence	Deputy Chief of Mission US Embassy in Valletta

23.	UNITED STATES OF AMERICA	SHELDON	Suzanne	Director Office of International Migration Bureau for Population, Refugees and Migration U.S. Department of State
24.	UNITED STATES OF AMERICA	VANDERVO RT	Adam	Political and Economic Chief US Embassy in Valletta
25.	UNITED STATES OF AMERICA	AVELLINO	Roberta	Senior Political/Economic Specialist US Embassy in Valletta
26.	UNITED STATES OF AMERICA	FLETCHER	James	Field Office Director USCIS Athens Field Office
NO	INSTITUTION	SURNAME	FIRST NAME	DESIGNATION
1.	EUROPEAN ASYLUM SUPPORT OFFICE	CAMILLERI	Mark	Policy and Interinstitutional Relations Coordinator
2.	PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN	SCHATZER	Peter	Ambassador - Permanent Representative of PAM to the UN and Other International Institutions in Vienna
3.	PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN	FENECH	Tonio	MP. Member of the Maltese Delegation to PAM
4.	PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN	SCHEMBRI	Silvio	MP. Member of the Maltese Delegation to PAM
5.	PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN	SAMMUT	Joseph	MP. Member of the Maltese Delegation to PAM
6.	PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN	KHACHI	Fatima	Project Officer

7.	ISLAMIC COMMITTEE OF INTERNATIONAL CRESCENT	ELASBALI	Mohamed	Executive Director
8.	INTERNATIONAL LABOUR ORGANISATION	AWEL	Aida	Chief Technical Adviser
9.	ORGANIZATION FOR SECURITY AND CO-OPERATION IN EUROPE	VOISIN	Michel	Député – Représentant spécial pour la Méditerranée
10.	ORGANIZATION FOR SECURITY AND CO-OPERATION IN EUROPE	BLAUWBLOMME	Anne-Cécile	Secrétaire de la délégation française
11.	WORLD BANK	UHLMANN	Janette	Senior Program Officer - Center for Mediterranean Integration, Marseille Office
NO	INSTITUTION	SURNAME	FIRST NAME	DESIGNATION
1.	CARITAS LEBANON MIGRANT CENTER	MOUSSA	Fady	Lawyer- Refugees Program
2.	DANISH REFUGEE COUNCIL	ZANFRINI	Susanna	Senior Protection Manager – DRC Libya/Tunisia
3.	GLOBAL COALITION ON MIGRATION	RAJAH	Colin	International Coordinator
4.	INTERNATIONAL FEDERATION OF RED CROSS AND RED CRESCENT SOCIETIES	MARZAL	Amelia	IFRC Representative and MENA focal point for Migration
5.	INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES AND DEMOCRACY	DE SILVA	Purnaka	Director
6.	INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES AND DEMOCRACY	HWAS	Mohamed	Director
7.	INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES AND DEMOCRACY	KREMA	Sadegh	Senior Advisor and Member of Board
8.	JESUIT REFUGEE SERVICE MALTA	CAMILLERI	Katrine	Director

9.	TAMKEEN FIELDS FOR AID	AL- KALASH	Linda	General Manager
10.	WESTERN UNION	KANPOLA T	Nogay	Regional Director Southeast Europe, PAKAF (Pakistan & Afghanistan)
NO	INSTITUTION	SURNAME	FIRST NAME	DESIGNATION
1.	UNIVERSTITY OF OXFORD - INTERNATIONAL MIGRATION INSTITUTE	NEAJAI PAILEY	Robtel	Senior Research Officer
2.	EXPERT	TABET	Joumana	Retired General Directorate General for the Security General - ICMPD Expert